كتاب الجمل التي لا محل لها من الإعراب لسامي الكندي (دراسة نقدية)

أ. إبراهيم آل ثاني/وزارة الداخلية
Ibrahim Aal Thani/Ministry of Foreign Affairs

تاريخ استلام البحث:
Date of Submission :
2024 – 02 – 21

تاريخ القبول:
Date of acceptance :
2024 – 05 – 27

تاريخ النشر الرقمي:
Date of publication online :
2024 – 05 – 30

الملخص

ناقش هذا البحث كتاب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وقد ذهب مؤلفه إلى أن تلك الجمل لها محل من الإعراب ما عدا الابتدائية خلافا للرأي المستقر عند النحاة، وسعى البحث إلى دراسة منهجية الوصول إلى هذا الرأي عند مؤلف الكتاب، ومناقشة مسألة المحل الإعرابي لتلك الجمل، مستعملا المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أن بالكتاب -مع ما فيه من فوائد- جملة من الإشكالات المنهجية والعلمية، منها الخطأ في استعمال بعض المصطلحات، والخطأ في نسبة أقوال إلى جماعة من النحاة لا تصح نسبتها إليهم، وإيراد نصوص لا تدل على الموضوع لخطأ في الفهم أو لسبب آخر، وضعف واضطراب في مناقشة المسألة لا يقوى على معارضة القول المستقر عند النحاة بأن الجمل السبع: (الابتدائية، والاستئنافية، والاعتراضية، والتفسيرية، وجملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط، وصلة الموصول) لا محل لها من الإعراب.

الكلمات المفتاحية: الجملة، إعراب الجمل، المحل الإعرابي، نحو، سامي الكندي.

The booK of sentences that have no grammatical role assigned

Abstract

This research discussed the book of "Sentences That Have No Grammatical Role Assigned", whose author argued that these sentences in fact have a grammatical role assigned, contrary to the established opinion among most grammarians. The research sought to study the methodology of reaching this opinion by the author of the book, and to discuss the issue of the grammatical role for these sentences following descriptive-analytical approach. The study concluded that the book, despite its various benefits, has a number of methodological and scientific flaws; including attributing statements to a group of grammarians that are not validly theirs, citing irrelevant texts due to a misinterpretation or other reasons, and lacking clarity and strength in debating the topic that cannot challenge the established opinion among grammarians that the seven sentences: (initial, interim, appositive, explanatory, oath consequence sentence, apodosis, and relative clause) are sentences with no grammatical role assigned .

Keywords: sentence, inflection, grammatical role, Arabic grammar, Sami Al Kindi

مقدمة

هذا البحث يناقش كتاب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وقضية الكتاب الأساسية إعادة النظر في المحل الإعرابي للجمل التي لا محل لها من الإعراب عند النحاة، وقد ذهب مؤلفه إلى أن تلك الجمل لها محل من الإعراب ما عدا الجملة الابتدائية خلافا للرأي المستقر عند النحاة، وهذا البحث يسعى إلى دراسة منهجية الوصول إلى هذا الرأي عند مؤلف الكتاب، ومناقشة مسألة المحل الإعرابي لتلك الجمل، متبعا منهج الوصف التحليلي، واضعا هذه الأسئلة البحثية التي أثارها الاطلاع الأولي على الكتاب: هل اتبع مؤلف الكتاب منهجا علميا سليما في كتابه؟ وما الإشكالات العلمية والمنهجية التي وقع فيها المؤلف؟ وما مدى صحة نسبة الأقوال المذكورة في الكتاب؟ وهل يمكن مناقشة الاستدلالات التي ذكرها في كتابه؟

ومن الدراسات السابقة التي ناقشت موضوع إعراب الجملة كتاب (إعراب النص) لحسني عبد الجليل، وعليه اعتمد صاحب الكتاب في كثير من الآراء، وكتب ودراسات تذكر ما عليه النحاة من انقسام الجمل إلى قسمين من حيث المحل الإعرابي، وهي أكثر من أن تحصر، ومن الدراسات ما ذهب إلى إهمال إعراب الجمل أو ترك هذا التقسيم أصلا، كما في كتاب شوقي ضيف (تيسير النحو التعليمي)، وكتاب (نظرات معاصرة في النحو العربي) لكريم حسين الخالدي، وبعض كتب إبراهيم السامرائي، وكتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه) لمهدي المخزومي.

التعريف بالكتاب (مدونة البحث)

بيانات الكتاب: عنوان الكتاب (الجمل التي لا محل لها من الإعراب نقد وتوجيه)، لكاتبه: سامي بن علي الكندي، عدد صفحاته ٣٢٠ صفحة، نشرته الجمعية العمانية للكتاب والأدباء، مسقط-سلطنة عمان، الطبعة الأولى: ٢٠٢١م.

مضمون الكتاب: دراسة نحوية نقدية لمذهب النحاة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهو مكون من فصول ثلاثة؛ الأول بعنوان (الجمل وإعرابها) عرض فيه موضوع الجملة عند النحويين القدماء والمحدثين، عرض فيها كلامهم عن حد الجملة وتعريفها وأقسامها وخلافهم في إعرابها.

والفصل الثاني بعنوان (آراء النحاة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب) تتبع فيه آراء النحاة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب بدءا بالمصطلح وتطوره ثم ذكر آراء النحاة فيها وانتهاء بالأغراض اللغوية لكل جملة.

والفصل الثالث بعنوان (نظرة تقويمية إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب)، ناقش فيه أقوال النحاة وشواهدهم وأتبعها بـ»آراء تقويمية لهذه الجمل اعتمادا على مراجع النحو الأصلية من غير عجلة للوصول إلى النتائج، ومن غير تعسف في الأحكام، لأن الهدف من هذا ليس الوصول إلى نتائج مفروضة على البحث بل نتائج تابعة له من خلال فهم عميق للبناء النحوي» (سامي الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٠)، بحسب تعبيره.

وذكر أنَّ «ما يميز هذه الدراسة عن هذه الكتب -لكتب حديثة ذكرها- هو أنها تقوم على مناقشة نوع من أنواع الجمل وهي التي لا محل لها من الإعراب، يرى الباحث أن موضوعها لم يطرق من قبل من حيث تتبع آراء النحويين في هذه الجمل قديما وحديثا والوقوف على خصوصية تراكيبها، وتحديد كيفية تأليفها والخصائص التي تميزها، ونقد وتقويم آراء القدماء والمحدثين في هذه الجمل من خلال الإجابة عن السؤال المهم هل من الممكن نقل هذه الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب؟».(سامي الكندي، ٢٠٢١م، ص١٢).

المبحث الأول: نقد المصطلحات

تعرض الباحث في مباحث كتابه إلى تتبع المصطلحات ودراستها تتبعا تاريخيا مفيدا في أول كل مبحث من مباحث كتابه في الفصلين الأوَّلين، إلا أنه لم يخل من إشكالات في عرض بعض المصطلحات، وبعضها مؤثر في جوهر البحث، وذلك في المواضع الآتية:

١.(العمدة، المسند والمسند إليه)

قال المؤلف: «والذي يراه الباحث ويعتمده ما استخدمه علماء العربية من إطلاق مصطلح المسند والمسند إليه بدلا من إطلاق مصطلح العمدة، -ثم يقول- وأهل اللغة مجمعون على ضرورة وجود هذين العنصرين وأن أحدهما لا يقوم إلا بالآخر، وعليه فالمسند لا يقوم إلا بالمسند إليه، والعكس صحيح، فلا معنى لتسمية أحدهما عمدة والآخر تابع (كذا، والصواب تابعا) له» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٣٦)، فلا أدري ما معنى تسمية أحدهما عمدة والآخر تابعا له؟ أيقصد تسمية غير العمدة تابعا؟ أم يقصد تسمية أحد ركني الإسناد تابعا؟ وهذا ظاهر كلامه، فمن الذي قال بهذا؟ ثم إن ظاهر كلامه يفترض وجود تعارض بين المصطلحين، ولا تعارض بينهما ولا إشكال هنا -فقد قدم بنصٍّ يذكر فيه أن دراسة المصطلحات تمثل إشكالا وهي من أهم الصعاب-، إذ إنّ العمدة تصلح للمسند والمسند إليه، فمصطلح العمدة يطلق على الشيأين، فالعمدة قسمان هما المسند والمسند إليه، وليست رديفا لهما حال التعريف، ولا معنى لافتراض تعارض بين هذه المصطلحات حتى يرجّح بينها.

٢.(الجملة الاستئنافية، الجملة التفسيرية)

مما يلحظ على مؤلف الكتاب عدم تفريقه بين مدلول المصطلح النحوي والمدلول اللغوي لبعض الكلمات، كما وقع له عند كلامه عن الجملة الاستئنافية، فذكر أن «الجمل المستأنفة إما أن تأتي تفسيرا لما قبلها أو بيانا أو توكيدا أو حالا أو وصفا أو تعليلا، فكيف لا يقال بعد ذلك أنه لا محل لها من الإعراب» (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٠٧) والحقيقة أن الجملة المستأنفة لها مدلولها النحوي الخاص وإن احتملت الوصف بأحد تلك الأحوال من جهة اللغة، فلا يصح الخلط بين المصطلح النحوي والمعنى اللغوي، فقولنا مثلا: (زيد مجتهد، أبوه علمه الاجتهاد)، فالجملة الثانية مستأنفة من حيث الإعراب لكنها من حيث المعنى وصف لزيد، وفيها تفسير لسر اجتهاده، وفيها توكيد لمعنى الاجتهاد الذي فيه،

فهل يصح أن نقول إن هذه الجملة نعت أو تفسيرية أو تأكيد أو نحو ذلك؟!

ووقع منه ذلك أيضا عند كلامه عن الجملة التفسيرية، فخلط بين المصطلح النحوي وبين المعنى اللغوي الذي تؤديه الجملة، فالمصطلح النحوي محدد ومضبوط، وهو لا شك أخص من الدلالة اللغوية، إذ عادة الاصطلاح تخصيص الدلالات اللغوية، وقد نقل تعريف النحاة لهذه الجملة وبيانهم لقيودها، ومما قاله: «تبين لنا أن جمهور النحاة العرب قد ضيقوا دلالة مصطلح الجملة التفسيرية حين قصروه على قسم خاص من الجمل التي لا محل لها من الإعراب .. في حين أن الواقع اللغوي يشير إلى أن الجملة التفسيرية هي المرادف المعنوي لما تفسره ... ولا علاقة لها بالموقعية الإعرابية التي تخضع لاعتبارات شكلية» (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٤٤)، وبهذا المنهج الذي يجعل كل ما تصدق عليه الدلالة اللغوية من المصطلحات خطأ يجب توسيعه؛ تضيع المصطلحات، فيضيع العلم، ولو نظرنا إلى ما يؤدي وظيفة التفسير من الجمل لكان منها كثير من الجمل التي هي خبر أو وصف أو استئناف، وكذلك لو نظرنا مثلا إلى الجمل التي تؤدي وظيفة الوصف كالجملة الحالية والجملة الخبرية فهل نوسع مفهوم جملة النعت، وننتقد هذا المصطلح؟! إذن لضاع العلم والتبست الأمور! وقس هذا على كل العلوم، فهل ننتقد مصطلح الزكاة لأنها تعني الطهارة والنماء في اللغة، ونقول ضيقه الفقهاء لصورة معينة أرادوا الحكم عليها بالوجوب؟!

ومما قاله أيضا: «وفريق آخر نظر إلى الموقع الإعرابي للجملة التفسيرية؛ فاشترط كون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٣٢)، وهذا لا يصح إذ يلزم منه الدور، بل ضبطوا حدّ الجملة المفسرة بالتعريف الجامع المانع، ثم حكموا عليها بأنها لا محل لها من الإعراب، وإلا لساغ هذا القول في كل الجمل أنهم نظروا إلى إعرابها ثم حكموا عليها، فالحكم على الشيء بالإعراب لا يصح إلا بعد معرفة حقيقته.

وبناء على خلطه بين المصطلح النحوي للجملة المفسرة والمعنى اللغوي والدلالة الوظيفية ذكر بعض الجمل التي تؤدي هذا الغرض وإعرابها (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٣٨-١٤١)، وهي الجملة المفسرة لضمير الشأن، وهي في الحقيقة خبر للمبتدأ، وهنا الإشكال، أما الجملة في الاشتغال ومثلها الواقعة بعد الاسم الواقع بعد أداة الشرط فهي جملة تفسيرية عند بعض النحاة كالعكبري والشلوبين خلافا لابن هشام، وكونها تفسيرية بناء على مذهب البصريين في تقدير فعل للمعمول الأول، وهو مذهب مشهور وتوجه إليه نقد كثير لا سيما من المتأخرين. (السامرائي، معاني النحو، ٢٠١١م، ٢/١٠٩-١١٤، الخليلي، صيحة إنذار، ٢٠١٧م، ص١٤٢-١٤٧).

وقد نبه على قريب من هذا التنبيه ابن هشام فقال في المغني: «تنبيه، للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها، كقوله في قوله تعالى: {ونحن له مسلمون} يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وأن تكون معطوفة على نعبد وأن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين». (ابن هشام، مغني اللبيب، ص٥٢١)

٣.(الاعتراض، الحشو)

عند تعرض الباحث للجملة الاعتراضية عرج على مصطلح الاعتراض والحشو عند النحاة والبلاغيين، ومما يلفت النظر التناقض الذي جمعه الباحث في قوله: «وليست الجملة المعترضة من حشو الكلام في شيء» (الكندي، ٢٠٢١م، ص١١١)، بعد نقله معنى الحشو عن أحد الباحثين وتوضيحه له بأنه «لا يراد منه ظاهر لفظه في كثير من الأحيان، ... بل يراد من الحشو -كما أثبته العلماء في مؤلفاتهم- ما كان دخوله في الكلام وخروجه سواء دون أن يغير أصل المعنى الثابت» (الكندي، ٢٠٢١م، ص١١١، نقلا عن مصطلح الحشو في الدرس اللغوي، خالد بسندي، ص٤)، فتسمية من سمى الاعتراض حشوا هو بهذا المعنى، لا بمعنى أنه جيء به لإقامة الوزن أو لغير غرض، كما قد يستعمل لهذا المعنى أيضا، فلذلك يكون تعقيب الباحث ليس في محله.

٤.(الأغراض البلاغية، الأغراض اللغوية)

اعترض المؤلف على النحاة بأنهم «نظروا إليه -أي الاعتراض- من زاوية بلاغية فقط، ولم ينظروا إليه نظرة شمولية تقف عند اللفظ ثم عند المعنى الذي يعبر عن حال المعترض»(الكندي، ٢٠٢١م، ١٢٠)، وقال «ولم يتحدثوا كثيرا عن الأغراض اللغوية للجملة الاعتراضية»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٢٢)، ثم ذكر من الأغراض اللغوية التوكيد وتماسك أجزاء النص وتآخذها! وإطالة بناء الجملة الأصلية وسمى الأخير وظيفة تركيبية! وينبغي الوقوف هنا على هذا المصطلح، فهل أحدث اللغويون مصطلحا هو «الأغراض اللغوية» وهو غير «الأغراض البلاغية»؟ مع أن ما ذكره من التوكيد والتماسك النصّي مما يدخل في مباحث البلاغة، وإن كان باصطلاح حديث.

٥.(جواب الجزاء، خبر الجزاء)

ذكر المؤلف أنّ سيبويه اختار مصطلح (خبر الجزاء) لجواب الشرط، ناقلا من قوله هذا النص: «الذى يأتينى فله درهمٌ، والذي يأتيني فمكرم محموم، كان حسناً. ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ لم يجز. وإنَّما جاز ذلك لأنّ قوله: الذى يأتينى فله درهمٌ، في معنى الجزاءِ، فدخلت الفاءُ فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاءِ. ومن ذلك قوله عز وجل: الذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ «. ومن ذلك قولهم: كلُّ رجل يأْتيك فهو صالحٌ، وكلُّ رجل جاءَ فله درهمانِ؛ لأنّ معنى الحديث الجزاءُ» (سيبويه، ١٩٨٨م، ١/١٣٩-١٤٠). ثم قال: «والذي يتضح هنا أن اختيار سيبويه لمصطلح خبر الجزاء أصدق في الدلالة من جواب الشرط، لأنه يجمع بين الوظيفة في الجملة والموقع الأصلي بوصفه خبرا أو

في موضع خبر»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٧٨).
وفي هذا الكلام نظر، فدعوى استعمال سيبويه مصطلح (خبر الجزاء) مكان جواب الشرط غير صحيح، فسيبويه هنا يقصد خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط الذي يسميه الجزاء، وهو واضح من بيانه بالأمثلة لهذا المعنى بعد قوله «كما تدخل في خبر الجزاء»، فمثّل له بأمثلة كلها مبتدأ وخبر مقترن بالفاء لهذا المعنى، وهو في معرض ذكر المواضع التي يحسن اقتران الخبر فيها بالفاء. بل إن سيبويه يعبر عن الشرط بـ(الجزاء) (سيبويه، ١٩٨٨م، انظر مثلا: ٩٩/١، ١٠٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥)، ويعبر عن جوابه بـ(الجواب) (سيبويه، ١٩٨٨م، انظر مثلا: ١٣٤/١، ١٣٦، ٢٦٧، ٦٢/٣) أو بـ(جواب الجزاء) كما في قوله: «واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء» (سيبويه، ١٩٨٨م،٣/ ٦٣، وانظر أيضا: ٢٥٨/١).
وبناء على نسبته هذا المصطلح إلى سيبويه ذكر أنه يرى جماعة من النحاة -منهم سيبويه- عدم التفريق بين جمل جواب الشرط من حيث الإعراب، وسيأتي الكلام عنه (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٧٨).

٦.(المبهم)

ذكر في مناقشته لجملة صلة الموصول أن ابن السراج (٣١٦هـ) استعمل مصطلح المبهم للدلالة على الصلة (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٨٩)، وليس كذلك، بل استعمله ابن السراج للدلالة على الاسم الموصول، إلا أن يكون سبق قلم من الباحث، فقد قال السراج «فلما كان الأمر كذلك جاؤوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصلته» (ابن السراج، د ت، ٢٦٢/٢).

المبحث الثاني: نقد نسبة الأقوال

اعتنى الباحث بذكر آراء النحاة فيما يعرضه من مسائل، لكن يؤخذ عليه كثرة الخطأ في نسبته إلى جماعة من النحاة آراء لا يقولون بها، بل قد يكون رأيهم معاكسا لما نسبه إليهم، فمن ذلك بعض ما مر في المبحث السابق، ومن ذلك أيضا:

١.(نسبته إلى كثير من النحاة الاعتراض على تقسيم جملة الشرط إلى ما لها محل وما ليس لها محل، منهم سيبويه ومكّي).

إذ قال: «لذلك اعترض كثير من النحاة تقسيم جملة الشرط إلى ما لها محل وما ليس لها محل، وذهبوا إلى أنه لا فرق بينهما في الإعراب، ولا في المحل»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٧٨)، ثم ذكر منهم سيبويه ومكيا، فأما سيبويه فقد بنى في نسبته إليه هذا القول على اختياره مصطلح جزاء الشرط بدل خبر الجزاء، وقد سبق أن الأمر ليس كذلك، وبنى كلامه أيضا على مثال عند سيبويه، قال المؤلف: «ومما أشار فيه سيبويه إلى مجيء الخبر جملة شرطية قوله: «أعبد الله إن تره اضربه» ونلاحظ هنا أن المثال الذي أورده سيبويه لجملة شرط لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية مما يشير إلى أنه لا فرق لديه بين جملة الشرط سواء اقترنت أم لم تقترن فكلاهما يقع في موضع الخبر»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٧٩)، والناظر في مثال سيبويه لا يجد شيئا مما يدل على صحة استنتاج المؤلف ولا صحة نسبته ما نسبه إلى سيبويه، فالخبر في المثال أسلوب شرط مكون من جملتين هما فعل الشرط وجوابه، وليس جملة جواب الشرط، ففرقٌ بين المسألتين!
أما نسبته هذا القول إلى مكيّ (ت٤٣٧هـ) فلا تصح أيضا، ذلك أنه استدل بإعرابه جواب الشرط خبرا في أكثر من موضع، وذكر منها ثلاثة مواضع، وهي إعراب الآيات (وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ١٩) [آل عمران: ١٩]، (فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ٩) [القارعة: ٦-٩]، (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ٧) [الليل: ٥-٧] (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٧٩-١٨٠)، وكلها جمل اسمية مربوطة بفاء الجزاء مبتدأها من الشرطية، فهي في مسألة خاصة، وللنحاة فيها أي في خبر اسم الشرط ثلاثة مذاهب (الصبان، ١٩٩٧م، ٦٨/١): الأول: أن الخبر هو فعل الشرط. الثاني: أن الخبر هو جواب الشرط. وهذا ما أعرب به ابن مكي الأمثلة الثلاثة. الثالث: أن الخبر هو فعل الشرط وجوابه. واختلافهم هذا -وإعراب ابن مكي أيضا- ليس فيه دلالة على اعتراضهم على تقسيم جملة الجزاء إلى ما له محل وما ليس له، ولا دلالة فيه على أنه لا يوجد فرق بينهما في الإعراب أو المحل!
وقد كرر هذه الأمثلة في الفصل الثالث من الكتاب (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٨٢-٢٨٤)، ثم إنه اعترض على من قال إن جملتي الشرط وجواب الشرط هما الخبر، وعلى من قال إن جملة الشرط هي الخبر، ليبقى قول من قال إن جملة الجواب هي الخبر (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٨٣-٢٨٦)، وهو قول وجيه، إلا أنه خاص بما إذا كانت أداة الشرط مبتدأ، فلا يعني ذلك أن جملة الجواب في كل موضع هي كذلك، وهذا أوضح من أن يبين.
ثم ذكر نصوص المحدثين فذكر اعتراض مهدي المخزومي على أصل تقسيم الجملة إلى ما له محل وما ليس له، ومما ذكره اعتراضه على إعراب جملة الجزاء في محل جزم، واعتراضه على قسمة أسلوب الشرط إلى جملتين ويرى أنها جملة واحدة بالنظر اللغوي، يقول: «فالمخزومي يرى أن جملة الشرط ينبغي النظر إليها على أنها جملة واحدة»، وهذا صحيح من حيث النسبة لا الرأي، ثم قال: «فإن كانت لها محل فكل جملة لها محل وإن لم يكن لها محل فكذلك كل الجملة لا محل لها» (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٨٠)، وهذا استنتاج منه، ومقتضى كلام المخزومي ترك النظر في إعراب الجمل أصلا. فمذهب المخزومي لا يوافق ما نسبه إليه الباحث، وكذلك لا يخدم فكرة الباحث التي يحاول التشبث بكل ما قد يدل عليها وهي إعراب الجمل جميعا، بل هو إلى نقضها أقرب.
ثم نقل كلام شوقي ضيف (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٨١) في نقده تفريق النحاة بين جمل جواب الشرط فيما له محل من الإعراب وما ليس له، ومنها قوله: «وهي تفرقة لا تتضح ولا مبرر لها» (شوقي ضيف، تيسير النحو، د.ت، ص١٩٤)،

وهنا تصح نسبة الباحث إلى شوقي ضيف الاعتراض على فكرة تقسيم جملة الشرط إلى ما له محل وما ليس له، إلا أن كلامه لا يؤيد فكرة الباحث في كون الجمل التي لا محل لها من الإعراب لها محل من الإعراب، بل كلامه يقضي خلاف رأي الباحث، فهو يرى -أي شوقي ضيف- أنه لا مكان في النحو التعليمي للإعراب المحلي والتقديري (شوقي ضيف، تيسير النحو، د.ت، ص١٩٤)، لكنه مع ذلك يقسم الجمل تقسيما آخر يقتضي ذكر الموقع الإعرابي في جملة منها. ثم نقل كلاما عن حسني جليل في إعراب جملة جواب الشرط مطلقا، (حسني، ٢٠١٠م، ص٦). فخلاصة الكلام في هذه المسألة أنه نسب إلى كثير من النحاة بحسب تعبيره الاعتراض على تقسيم جملة جواب الشرط، وعد منهم سيبويه ومكيًّا ومهدي المخزومي، ولم يصح ذلك عنهم، وإنما صحت نسبة هذا الكلام إلى شوقي ضيف وحسني عبد الجليل ممن ذكرهم فقط.

٢.(نسبته إلى جماعة من النحاة القول بأن جملة جواب القسم لها محل من الإعراب، منهم ابن جني والصبان وفاضل السامرائي)

فقد ذكر أن للنحاة قولين في المسألة، قول جمهور النحاة أنه لا محل لها من الإعراب، وقولا بأن لها محلا من الإعراب، (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٥٣، ص١٦٠)، ومما قاله: «والنظر إلى المعنى هو الذي حمل الصبان (١٢٠٦هـ) في حاشيته، وفاضل السامرائي، وحسني عبد الجليل على القول: أن جملة القسم لا محل لها من الإعراب»، (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٦٩)، ونسبته إلى الصبان والسامرائي ليست صحيحة، أما الصبان فهو يشير إلى تعليقه على إعراب قولهم «علمت والله إن زيدا قائم»، حيث قال:» ولقائل أن يقول العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب» (الصبان، ١٩٩٧م، ٤١/٢). فقد جوز إعراب جملة جواب القسم هنا باعتبارها سدت مسد المفعولين لا باعتبارها جواب قسم، وهذا يدل على أنه يرى أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، على خلاف ما نسبه إليه الباحث.

أما فاضل السامرائي فقد نقل عنه قوله: «فالذي يترجح عندي أن جملة ما يسمى بجواب القسم من نحو هذا قد يكون لها محل من الإعراب وقد لا يكون بحسب ورودها في الكلام» (السامرائي، الجملة العربية، ٢٠٠٧م، ص١٩٣)، وواضح من كلامه أنه لا يعني جملة جواب القسم مطلقا، بل كلامه هنا عن الجملة التي تأتي بعد لام القسم المعلقة لأفعال القلوب مثل (علمت لأذهبن)، فهو لا يرى أنها قسم ويراها في محل نصب على التعليق، والنحاة يرون محل النصب للقسم وجوابه، هذا ما بينه السامرائي قبل نص كلامه المنقول، فكيف غفل الباحث عن سياق كلامه؟ فيتضح مما سبق عدم صحة نسبة هذا القول إلى الصبان ولا إلى فاضل السامرائي.

وكذلك لا يصح ما ذكره من أنه يفهم من كلام ابن جني(٣٩٢هـ) أنه يرى أن جملة القسم لا محل لها من الإعراب، لقوله: «وقولك لأقومنّ جواب القسم وليس بخبر المبتدأ، ولكن صار طول الكلام بجواب القسم عوضا عن خبر المبتدأ»(ابن الخباز، ٢٠٠٧م، ص٤٨٤)، فإنه في مثال خاص لا في عموم المسألة، وكذلك نقله عن ابن يعيش (٦٤٣هـ) قوله: «ولو قلت: «أقسم بالله» وسكت، لم يجز؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر، وهو قولك: «لأفعلن»، وأكدته بقولك: «أحلف بالله»» (ابن يعيش، ٢٠١٠م، ٢٤٥/٥)، الكندي، ٢٠٢١م، ص١٦٠)، فهذا النص ليس فيه دلالة على أن جواب القسم معرب، فهو لا يعني بالإخبار هنا المصطلح النحوي الذي يقصد ما أتم فائدة المبتدأ، وإنما يقصد به المعنى اللغوي أي إعلام المخاطب بمعنى الكلام، وهو واضح في النص لا يخفى.

٣.(نسبته إلى جماعة من النحاة القول بإعراب جملة صلة الموصول، منهم سيبويه والفراء والمبرد والسراج وابن الخباز وابن مالك وابن هشام)

ذكر الباحث أن جمهور النحاة يرون أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وذكر أن هناك «قولا آخر يقول بإعراب هذه الجمل انطلاقا من جعل الموصول مع صلته ككلمة واحدة، فيجعلون الموصول مع صلته في موضع كذا، وقد صرح بهذا سيبويه في أكثر من موضع»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٠١)، ولم يصرح سيبويه بشيء من ذلك فيما نقله عنه ولا فيما نقله بعد ذلك من نصوص غيره من النحاة المتقدمين وهم الفراء والمبرد والسراج وابن الخباز وابن مالك وابن هشام (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٠٢-٢٠٤)، وإنما توهم من جعلهم الصلة والموصول كالاسم الواحد أو كالاسم المفرد ونحو ذلك من تعبيراتهم أنهم يقولون بإعراب هذه الجمل، وستأتي مناقشة بعض هذه النصوص في المبحث القادم.

وكذلك لا تصح نسبته ذلك إلى العكبري في قوله: «يرى الباحث ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري فيما نسبه إليه الأزهري هو الصواب، إذ ذهب إلى أن المحل للموصول وصلته جميعا، ... «(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٩). فهذا القول ليس فيه أن جملة الصلة لها محل من الإعراب بل يدل على أنها لا محل لها من الإعراب، وكون الموصول وصلته في محل إعرابي لا يجعل جملة الصلة التي هي جزء من ذلك لها محل من الإعراب، وهذا القول هو ما نقله ابن هشام عن بعضهم، ورد عليه، كما سيأتي.

٤.(نسبته إلى الزمخشري والشلوبين توسيع مفهوم الجملة المفسرة لتشمل كل جملة أدت وظيفة التفسير)

جعل الباحث النحاة فريقين في تعريفهم للجملة التفسيرية، فمنهم من «وسع مفهوم الجملة التفسيرية ليشمل جميع الجمل التي تؤدي هذه الوظيفة بغض النظر عن موقعها الإعرابي، وفريق آخر نظر إلى الموقع الإعرابي للجملة التفسيرية؛ فاشترط كون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٣٢)، فنسبته إلى فريق من النحاة جعلهم الجملة التفسيرية كل جملة تؤدي وظيفة

التفسير غير مسلَّم، إذ لم يأت بكلام صريح يدل عليه ولا بدلالة صحيحة، وإنما ذكر ثلاثة أمثلة أولها: قوله تعالى: (سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا) [النور: ١]، فقد وجه الزمخشري قراءة النصب على النصب بالاشتغال وجعل الجملة بعدها مفسرة، وقال: «ولا محل لأنزلناها لأنها مفسرة للمضمر فكانت في حكمه» (الزمخشري، ١٩٨٧ م، ٣/٢٠٨)، والثاني ما ذكره الشلوبين في قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ) [القمر: ٤٩] بمثل ما قاله الزمخشري في جملة خلقناه (ابن هشام، مغني اللبيب، ١٩٨٥م، ص٥٢٦)، والمثال الثالث قول الشلوبين أيضا في البيت [من الطويل]:

فَمَنْ نحنُ نُؤمِنُهُ يَبِتْ وهوَ آمِنٌ ومَن لا نُجِرْهُ يُمْسِ فينا مُفزَّعًا

إذ جعل الجزم في الجملة المفسرة (نؤمنه) بسبب كونها تابعة لحكم المفسر المحذوف (ابن هشام، مغني اللبيب، ١٩٨٥م، ص٥٢٦)، وهذا التوجيه اعترض عليه ابن هشام لأنها لا تعد مفسرة في الاصطلاح وإن حصل فيها تفسير (ابن هشام، مغني اللبيب، ١٩٨٥م، ص٥٢٧). ثم إن المجزوم هنا الفعل لا الجملة، فهذه الأمثلة الثلاثة ليست كافية للقول إن هؤلاء النحاة وهم الزمخشري والشلوبين يرون أن كل جملة حصل بها تفسير هي جملة مفسرة، وهذه الأمثلة في مسألتين وهما الاشتغال والاسم بعد الشرط، فجعلهم لهما من قسم الجملة التفسيرية لا يعني أنهم وسعوا المفهوم وجعلوا كل جملة تؤدي هذا الغرض من هذا القسم. فانظر كيف أخذ من رأي في مسألة حكما عاما فقال: «فبعد النظر إلى ما أقره جمهور النحاة وما ذهب إليه الشلوبين تكشف لنا أن الأخير قد وسع مفهوم الجملة التفسيرية ليشمل جميع الجمل التي تؤدي هذه الوظيفة بغض النظر عن موقعها الإعرابي»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٣٦).

المبحث الثالث: نقد طريقة الاستشهاد والنقل

يظهر من المبحث السابق أن وقوع الباحث في الخطأ في نسبة الأقوال مردّه في الغالب إلى الخطأ في فهم النصوص التي ينقلها، فقد أكثر الباحث من الاستناد إلى نصوص النحاة المتقدمين والمتأخرين بيانا لمواقفهم ومناقشة لها واستئناسا بما قالوه ولغير ذلك من الأغراض، غير أنَّ كثيرا من نقولاته تظهر فيها بعض المشكلات، منها اقتطاعه للنقل وإيهامه أو توهمه المعنى على غير مراد النص المنقول، ومنها نقوله نصوصا كثيرة ليستدل بها على معنى وهي لا تدل عليه البته، ومن ذلك ما سبق في المبحث الماضي وغيره مما يأتي، أجملها في خمس مجموعات.

١.النصوص التي استشهد بها على نسبته إلى كثير من النحاة الاعتراض على تقسيم جملة الشرط إلى ما لها محل وما ليس لها محل، منهم سيبويه ومكّي، وقد اتضح أن تلك النصوص لا تدل على ذلك.

٢.النصوص التي استشهد بها على نسبته إلى جماعة من النحاة القول بأن جملة جواب القسم لها محل من الإعراب، منهم ابن جني والصبان وفاضل السامرائي.

وقد تبيَّن أنّ نصوصهم تلك لا تدل على ذلك. فعند ذِكرِ الباحث جملة جواب القسم ذَكرَ أن النحاة درجوا على جعلها ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٤٥-١٥٢)، إلا أنه قال «هناك إشارات متفرقة في كتب النحاة ألمحت إلى إمكانية درج هذه الجملة ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب» (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٥٣)، ثم ذكر خمسة مواضع ذكر فيها بعض النحاة إمكان إعراب بعض جمل جواب القسم (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٥٣-١٦٠)، ثلاثة منها ذكرها ابن هشام في المغني رادًّا عليها، والرابع ذكر فيه نصين الأول وقع فيها أسلوب القسم خبرا لإن، والثاني لم أجد فيه ما يدل على مراده منه، والخامس ما ذكره الصبان من أن نحو قولك: علمت والله إن زيدا قائم، يجوز فيه أن تكون جملة جواب القسم في محل نصب سدت مسد مفعولي علم، وقد سبق الحديث عنه. وهذه المواضع كلها -مع ما فيها من نظر- إن سُلِّمَ بصحة إعراب جملة جواب القسم فيها؛ ليست دالة على أن جملة جواب القسم جملة معربة مطلقا عند أولئك النحاة، بل منتهى ما تدل عليه إعرابها في بعض المواضع لتعلقها بأمر آخر.

ولينظر في هذا النص مثالا من تلك النصوص التي نقلها: «وَقَوله: وَقد أرى قد للتحقيق وأرى بِمَعْنى أعلم معلّق عَن الْعَمَل بِمَا النافية وَالْجُمْلَة بعْدهَا سادّة مسدّ المفعولين. وَقَوله: وأبيّ الْوَاو للقسم وَجُمْلَة الْقسم مُعْتَرضَة بَين أرى ومعموله،أتى بها للتأكيد، وجواب القسم محذوف يدل عليه مفعول أرى، وحرّفه بَعضهم فَرَوَاهُ: وَلَا أرى بِلَا النافية مَوضِع قد وَزعم أنّ الْجُمْلَة المنفيّة جَوَاب الْقسم وأنّ مفعولي أرى محذوفان تَقْدِيره: لَا أَرَاك أَهلا لِذِي الْمجَاز. وَقيل: لَا دعائيّة. هَذَا كَلَامه» (البغدادي، ١٩٩٧م، ٤/٤٧٠)، وهو كلام عن هذين البيتين اللذين أنشدهما الكسائي: [من الكامل]

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا النّجيل وَقد أرى ... وأبيّ مَالك ذُو النّجيل بدار

إلاّ كداركم بِذِي بقر الْحمى ... هَيْهَات ذُو بقرٍ من المزدار

ففيه قولان في جملة جواب القسم، الأول أنها محذوفة، والثاني بناء على الرواية الأخرى أن الجملة المنفية هي جواب القسم ومفعولي أرى محذوفان، وليس في كلا التوجيهين إعراب لجملة جواب القسم، فلا أدري ما متعلقه من هذا النص!

٣.النصوص التي استشهد بها على نسبته إلى جماعة من النحاة القول بإعراب جملة صلة الموصول، منهم سيبويه والفراء والمبرد والسراج وابن الخباز وابن مالك وابن هشام.

وقد سبق أن نصوصهم لا تدل على ذلك، وهي نصوص كثيرة.

ففي مناقشته لجملة صلة الموصول بيّن أن جمهور النحاة يرون أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وذكر أن هناك قولا بإعرابها انطلاقا من جعل الموصول مع صلته ككلمة واحدة» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٠١)، ونقل نصوصا عن سيبويه والفراء والمبرد والسراج وابن الخباز وابن

مالك وابن هشام، يستدل بها على ذلك، وقد سبق أنه توهم من جعلهم الصلة والموصول كالاسم الواحد أو كالاسم المفرد ونحو ذلك من تعبيراتهم أنهم يقولون بإعراب هذه الجمل.

فمما ذكره قول سيبويه: (وأن بمنزلة الذي تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسمها، فيصير يريد أن يفعل، بمنزلة يريد الفعل، كما أن الذي ضرب بمنزلة الضارب) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٢٢٨/٤)، وقول المبرد: «فإنما الموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا» (المبرد، ١٩٩٤، ١٩١/٣)، وقول ابن السراج: (إن الذي لا يتم إلا بصلة، وإنه وصلته بمنزلة اسم مفرد) (ابن السراج، ١٩٩٦، ٢٦٢/٢)، فهذه الأمثلة وغيرها مما ساقه ليس فيه دلالة على أن الصلة معربة إطلاقا.

ومما تجدر الإشارة إليه مما ذكره من النصوص نصان فيهما ما قد يفهم خروجه عن قاعدة النحاة في أن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وهو ما ذكره ابن مالك في قوله: «حاصل كلام أبي على أن الذي على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها». وصححه وذكر أنه هو مذهب الفراء (ابن مالك، شرح التسهيل، ١٩٩٠م، ٢١٩/١)، فكون الذي تأتي موصوفة يعني أنها ليست باسم موصول، لذلك جعلها قسيمة للموصولة لا قسما منها، وهو كما قال رأي الفراء كذلك، وحاصل كلام أبي علي في الشيرازيات. ويدل على ذلك مجيء صفتها مفردا، بل صرح بذلك أبو علي وذكر شاهدا على ذلك في قوله:

قال أبو علي: ويقوي هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعي:

حتى إذا كانا هما اللذَيْن ... مثلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْن

فنصب مثل الجديلين وجعله صفة للذين» (ابن مالك، شرح التسهيل، ١٩٩٠م، ٢١٨/١).

أما مجيئها حرفا مصدريا وتأويلها وصلتها بمصدر فليس بدليل على إعراب الصلة عندهم بل الإعراب للمصدر المؤول وهو مجموع حرف الصلة والصلة، وبهذا ينتفي استدلال الباحث بما توهمه من النصوص الدالة على هذا المعنى. نعم، ذكر الباحث نصًّا فيه قولٌ أن الموصول الاسمي مع صلته في موضع إعراب، ذكره رادا عليه ابن هشام في قوله في المغني: «وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما ككلمة واحدة والحق ما قدمت لك» (ابن هشام، مغني اللبيب، ١٩٨٥م، ص٥٣٥). ردَّه مستدلا بظهور الإعراب في الموصول في بعض الأمثلة، إلا أن هذا القول ليس فيه أن الصلة لها محلٌّ من الإعراب بل يدل على خلافه.

٤. النصوص التي استشهد بها على نسبته إلى الزمخشري والشلوبين توسيع مفهوم الجملة المفسرة لتشمل كل جملة أدت وظيفة التفسير، وقد مضى أن نصوصهم لا تدلّ على ذلك بإطلاق.

٥. نصوص في ذكر أنواع الخبر؛ فقد ذكر الباحث من أنَّ بعض النحاة عدّ الجملة ثلاثة أقسام.

ومنهم ابن السراج لأنه ذهب إلى أن الإخبار بالظرف والجار والمجرور قسم برأسه، وذكر بعض كلامه وكلام أبي علي الفارسي (الكندي، ٢٠٢١م، ص٣٦، الفارسي: المسائل العسكريات، ٢٠٠٢م. ص٦٣)، لكن كلامهم كان عن أنواع خبر المبتدأ لا عن أقسام الجملة، وقد أكد الباحث هذا بقوله عن ابن السراج: «فابن السراج ذهب إلى أن الإخبار بالظرف والجار والمجرور قسم برأسه، وليسا من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٣٦)، وإنما ما ذكره ابن هشام هو الصريح في تقسيم الجملة إلى ثلاثة أقسام، كما نقله الباحث بعد ذلك (الكندي، ٢٠٢١م، ص٣٧). وكذلك ما ذكره في تقسيم الجملة الرباعي والخماسي، أنها خمسة عن أبي علي الفارسي، وأنها أربعة عن الزمخشري هو في ذكر أقسام الخبر، وإن صرحوا بأنها جمل (الكندي، ٢٠٢١م، ص٣٨)، فهل يقولون إن الجملة تنقسم إلى هذه الأقسام مطلقا؟ فكان يمكن للباحث أن ينسب إليهم أنهم يقولون بذلك استنباطا من عدّهم أنواع الخبر، وأنه كلام غير صريح، أو ألا يذكر ذلك عنهم إن كان لم يجد نصوصا صريحة منهم في تقسيم الخبر إلى هذه الأنواع، هذا وقد علق ابن يعيش في شرحه للمفصل على كلام الزمخشري بقوله: «واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية» (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٢٢٩/١).

المبحث الرابع: نقد الاستدلال والتحليل

سلامة الاستدلال هي مربط الفرس وبيت القصيد في مناقشة أي مسألة من المسائل، وقد تناول الباحث في كتابه مسألة الجمل التي لا محل لها من الإعراب بمناقشات واستدلالات، ويناقش هذا المبحث طريقة الاستدلال وأسلوب تناول الباحث للمسائل فيها من حيث قوة الاستدلال أو ضعفه، وما يتعلق به من انسجام أو اضطراب في المناقشة، وفيما مضى من المباحث الثلاثة ما يكشف جانبا مهما في تناول هذه القضية، فقد سبق بيان:

١. وقوع الباحث في الخطأ في استعمال بعض المصطلحات وفهمها.

٢. ثم وجود الخطأ في نسبة كثير من الآراء إلى أصحابها، بسبب الخطأ في فهم كلامهم.

٣. ثم فشو ظاهرة الاستشهاد بنصوص على غير ما تدل عليه.

وهذه القضايا الثلاث قواعد مهمة ينبني عليها معرفة حقيقة الاستدلال ومرتبته قوة وضعفا، وأضف إلى ذلك ما يأتي:

٤. ضعف الاستدلال في المسألة التي هي أساس الكتاب

استطرد الباحث في الكلام عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب من حيث المصطلح والأمثلة والشواهد المنقولة والمناقشة، إلا أنه مع ذلك لم يولِ عناية تامة -من حيث الاستدلال- بجوهر القضية الذي ينبني عليه جميع ما يمكن أن يقال فيها من حيث المحل الإعرابي للجمل، وهو الأساس الذي نحكم به على هذه الجمل أن لها محلا من الإعراب أو أنه ليس لها محل من الإعراب، وقد تناول

هذا الموضوع لِماما في المقدمة، ثم تطرق إليه بقليل من التفصيل في الفصل الأول، ثم أشار إليه مرات في حديثه عن أفراد الجمل بما لا يقوى على إسقاط القول المشهور ولا على الإتيان بمعيار بديل، وسأناقش هنا استدلالاته المجموعة في الفصل الأول والمتفرقة في بقية الكتاب فيما يتعلق بهذه المسألة.

فقد ذكر في مقدمته للكتاب أنه: «عندما تناول النحاة الجملة ووظائفها لم يتناولوها إلا بمقتضى تأويلها بالمفرد،... فكأن النحاة لم يتحرروا بعد من فكرة المفرد فقاسوا إعراب الجمل على إعراب المفردات» (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٥). فهنا بدء تعرضه لقضية اعتراضه على جعلهم دراسة الجملة قائمة على قياسها بالمفرد، وهي مسألة جوهرية في الموضوع، ذكرها في المقدمة ثم في مواضع أخرى من الكتاب، ولكي تَتبيَّن صحة هذا الاعتراض من عدم صحته لا بد من دراسة فكرة اعتمادهم على المفرد في إعراب الجمل؛ أتصح أم لا؟

وكلام الباحث يتضمن مقدمة تقتضي تخطئة الفكرة، وقد صرح بذلك كما سيأتي، وإذا نظرنا إلى اعتماد النحاة على فكرة تأويل الجملة بالمفرد وجدناها فكرة صحيحة قائمة على دقة فهمهم للقضية، فموضوع النحاة الذي يشتغلون به هو الإعراب وأثره الظاهر بسبب التركيب، وهذا يظهر في المفردات أصالة، ثم تكون الجمل تابعة له، لأن الإعراب فيها مقدر لا ظاهر، وذلك فيما صح منها أن يعرب، وما لا يصح أن يعرب فلا أثر لتركيب الكلام في إعرابه، وهذه خلاصة منطقية متسقة مع دائرة اهتمامهم وموضوع بحثهم، قال السيرافي: «ومعنى قولنا: جملة لها موضع هو: أنّا متى نحينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد، فيلحقه الإعراب. والجملة التي ليس لها موضع: هي التي إذا نحيناها لم يقع موقعها اسم، فأما الجملة التي لها موضع فقولك: « مررت برجل أبوه قائم «، و « رأيت رجلا قام عمرو إليه « لأنك لو نحّيت « أبوه قائم « أو « قام عمرو إليه « لقلت: « مررت برجل قائم « و « رأيت رجلا قائما « فيقع موقع الجملة اسم واحد، وقولك: « مررت برجل أبوه قائم « هو جملة ليس لها موضع من الإعراب؛ لأنك لو نحيتها كما هي لم يقع موقعها اسم». (السيرافي، شرح الكتاب، ٢٠٠٨م، ٣٩٠/١)، وقال أبو حيان: «ونحن نتكلم في الجمل فنقول أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، لأن ما له منها موضع من الإعراب، إنما هو لوقوعه موقع المفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فتكون جزاءً لما قبلها». (أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٩٩٨م، ١٦١٧/٣)، ثم ذكر الجمل التي لها موضع والجمل التي لا موضع لها من الإعراب. وللنحاة في هذا نصوص كثيرة، (انظر مثلا: ابن السراج، الأصول في النحو، د.ت، ٦٢/٢، ابن الأثير، البديع، ١٤٢٠هـ، ص٣٨٠)، ولم يسهب النحاة في تفصيل هذا المعنى لوضوحه؛ فهو غير محتاج إلى بيان، لكنهم أسهبوا في تعداد الجمل وتصنيفها.

ثم مهّد الباحث لنقاش هذه المسألة بذكر مواقف المحدثين المتباينة من الإعراب المحلي والتقديري، و أيّد مذهب القدماء القائلين بإثبات ذلك (الكندي، ٢٠٢١م، ص٥٤-٥٨)، ومنه الإعراب المحلي للجمل، ممهدا لمبحث بعنوان (نقد لا محل لها من الإعراب)، ولعله يقصد تقديرا لمضاف فالمعنى نقد هذه المقولة أو العبارة، ثم ذكر في هذا المبحث ما يستدل به على إلغاء مجيء بعض الجمل لا محل لها من الإعراب، وأنها قابلة للمحلية جميعا (الكندي، ٢٠٢١م، ص٥٩-٧٣)، وقد كرر ما يشبه كلامه هذا لاحقا في كتابه مرات كثيرة، وسأكتفي بما يغني عن التكرار مناقشا ما قاله هنا تفصيلا:

أولا: مهّد لنقده باتفاق النحاة على انعدام محليّة الحرف من الإعراب، مقارنا ذلك بالجملة بأنها مخالفة حال الحرف من حيث إنها ليست معنى في غيرها فقط، وذلك بتعبير مضطرب إذ قال: «قرر النحاة بإجماع أن (لا محل له من الإعراب) هي الحروف من منطلق أنها تسند ولا يسند إليها، (كذا في الأصل: والصواب أن الحرف لا يقبل إسنادا فلا يكون مسندا ولا مسندا إليه) ولا تستقل في التركيب بنفسها، ولا تدل على معنى في نفسها وإنما في غيرها، ولا شك أن أي جملة سواء كان لها محل أو لم يكن لها محل لا يمكن النظر إليها على أنها معنى في غيرها فقط لفظا أو معنى كالحرف، وخاصة أننا نجد هذه العبارة مصدرة بـ(لا) النافية فهو يعني نفي تأثر العنصر المعني بغيره من العناصر»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٠). ولا نجد في هذا التمهيد أي دليل على وجوب محلية الجمل كلها في الإعراب، بل مناط كون الجملة غير ذات محل هو عدم وجود العامل المؤثر فيها، وذلك بعدم وقوعها موقع المفرد، وهو ما تشترك فيه مع الحرف حالة كونها لا محل لها، وهو ما ذكره بعد هذا الكلام مؤكدا عليه بكلام النحاة، كما أكده من قبل عند ذكره ارتباطه بنظرية العامل وانتصاره لقول النحاة القدماء فيها.

ثانيا: قال: «سأتطرق هنا إلى محاولة نقد الأساس والمبدأ الذي استند إليها (كذا، والصواب إليه) النحاة لإخراج الجملة من الإعراب: وهو أن الجملة إذا لم تقدر بمفرد أو لم تقع في موقعه لم يكن لها محل من الإعراب»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٧١)، وهذا الأساس صحيح في كون بعض الجمل لا محل لها من الإعراب لا جميعها، ولعله يقصد هذا المعنى، ثم ذكر «أن النحاة لم يبينوا حقيقة المفرد الذي يقصدونه في باب إعراب الجمل»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٢) ، وهو كلام غير مسلم به، إذ إن المفرد المقصود هنا واضح لا يحتاج إلى بيان، وهو ما بينه بنفسه بعد هذه الجملة ناقلا عن ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بأن المفرد هو ما لا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره مما هو جزء منه (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٧١/١)، وعن ابن هشام (ت٧٦١هـ) بأنه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه (ابن هشام، شرح قطر الندى، ١٣٨٣هـ، ص١١)، فقال بعد نقله كلامهما، «فلم يشر ابن هشام ولا غيره من النحاة للمفرد الذي يقصدونه في حدهم للجملة التي لا محل لها من الإعراب»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٢)، ثم قال: «ومن خلال الشواهد التي ساقوها في هذا الباب يتبين لنا أن المفرد

المقصود هو الكلمة التي تؤول باسم نكرة» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٢)، ثم ذكر كلام النحاة من أن الجملة تقع موقع النكرة لا موقع المعرفة (الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٢)، وجميع ما سبق نقد لغير منقود، فالنحاة بينوا حقيقة المفرد ثم بيّنوا حقيقة الجملة التي لها محل من الإعراب بأنها تقع موقع المفرد، وبينوا حقيقة هذا المفرد ببيانهم أن الجمل تقع موقع النكرة لا المعرفة، بعبارات واضحة غير ملتبسة وغير محتاجة إلى استنتاج أو نظر. وليس في كل ذلك دليل على استحقاق الجمل جميعها للإعراب.

ثم قال: «ومعنى ذلك أن الجملة تؤول باسم مفرد نكرة، فتكون نعتا أو حالا أو خبرا، ولا فرق في ذلك بين أي جملة ما دام أن الجملة تقبل أن تؤول بنكرة، فتصلح للإعراب»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٢)، فإن كان يقصد بهذا الكلام الاستدلال على اطراد استحقاق الجمل للإعراب جميعها فهذا مقيد بشرط قبولها أن تؤول بنكرة، وهذا لا يكون إلا في الجمل التي ذكر النحاة أن لها محلا من الإعراب لا فيما لا محل له من الإعراب منها.

ثالثا: ذكر «أن مقولة النحاة التي مفادها أن الجمل التي تقدر بالمفرد لها محل من الإعراب، وما لم يصح تقديره لا محل له من الإعراب؛ لا تصمد أمام النقد، فهناك جمل لها محل من الإعراب ومع ذلك لا يصح تأويلها بالمفرد» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٢-٧٣) كجملة ضمير الشأن، وجمل أخبار أفعال المقاربة والرجاء والشروع. وهو كلام إن سُلِّم لا يلزم منه انتقاض القاعدة إذ إن هذه الجمل وإن لم تقبل التأويل بالمفرد فهي قابلة لأن يحلّ محلها، مما يدل على أنها واقعة موقعه، ومع ذلك فإن وجود شواذّ في قاعدة ما لا يقدح فيها بل قالوا إن الاستثناء يؤكد القاعدة، لا سيما في العلوم الإنسانية، وتلك المواضع المذكورة قابلة للنقاش، فخبر ضمير الشأن نظير مقول القول، وهو مفعول به لأنه ينظر إليه باعتباره لفظا، فهو أقرب إلى المفرد منه إلى الجملة عند إعرابه، وكذلك الجملة المفسرة لضمير الشأن، وأما أخبار أخوات كاد فقد قيل بأن (أن) فيها مصدرية فلا إشكال، ويبقى الإشكال فيما يخلو منها وفي القول بأنها ليست مصدرية، وعلى كل حال لا يلزم من عدم جواز تأويلها بمفرد عدم إعرابها؛ لظهور تسلط العامل عليها، وقد ورد في بعض الشواهد مجيئه مفردا منصوبا.

وأيضا لا يلزم من قاعدتهم استواء المعنى من كل وجه، فللمفرد معناه الخاص وللجملة معناها الخاص بدلالتها ودلالة ما تحتوي عليه من مفردات وتركيب، على أن تعبير بعض النحاة في الجمل التي ليس لها محل أنها التي «لم تحل محل المفرد» (ابن هشام، مغني اللبيب، ١٩٨٥م، ص٥٠٠)، وهذا التعبير لا يلزم منه لزوم قبولها للتأويل بالمفرد بل يكفي أنها وقعت موقعه، ومثله أيضا ما مرّ في عبارة السيرافي.

رابعا: ذكر «أن هذه القاعدة لا تتفق وطبيعة الجملة، فقد تقع الجملة موقعا مشابها لموقع المفرد أو مناظرا له، وليس من الضروري أن تكون مطابقة تماما للمفرد، فإن للجملة طبيعتها التي تختلف عن طبيعة المفردات مثلما تختلف المفردات فيها» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٣)، وهذا الكلام صحيح لا يُنكَر من حيث إن معنى الجملة مخالف لمعنى المفرد تفصيلا، وهذا لا ينكره النحاة، وليس مقصودا من قاعدتهم في تمييز الجمل من حيث المحل الإعرابي أنه لا فرق مطلقا بين الجملة والمفرد كما سبق، بل سعة العربية في التعبير بالمفرد والجملة وجواز تعاورهما في الموضع الواحد شاهد على دقة المعنى وتنوعه، وهذا ما تقتضيه البلاغة. وممن تمسك بهذا المعنى للقول بنقيض ما يقول به الباحث كريم الخالدي في كتابه نظرات في الجملة العربية (الخالدي، ٢٠٠٥م، ص٢٠-٢٢).

خامسا: ذكر «أن قاعدة التأويل هذه قاعدة تعليمية، لا يمكن التسليم لها بالكلية، لأن وظيفة المفرد في الجملة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحدث في تركيب الجملة، ولا يمكن قياس إعراب الجملة على المفرد، فالذي يبين محل الجملة من الإعراب ليس التأويل من عدمه، وإنما هو في حقيقة الإعراب الذي يفسر النظام اللغوي الذي قامت الجملة على أساسه»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٧٣)، ومثله ما ذكره في موضع آخر أن الذي يبين محل الجملة هو حقيقة الإعراب الذي يفسر النظام اللغوي (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٦٦).

وهو كلام إنشائي، لا دليل فيه على استحقاق الجمل جميعا لمحل من الإعراب، وهو يعترض فيه على قياس الجملة على المفرد، ولم يأت بما ينقض هذا القياس، بل أتى بكلام مجمل مبهم فيما يبين محل الجملة من الإعراب من النظام اللغوي، وقد بينه النحاة فأوضحوا أن محل الجملة ما صح أن يحل محل المفرد، لأنه هو الذي يتسلط عليه العامل فيكون له أثر في الإعراب ظاهرا أو مقدرا. فهذه خلاصة لما استدل به على نقض مجيء الجملة لا محل لها من الإعراب حين لا تقع موقع المفرد، ويتضح منها عدم وجود مستند صحيح قادر على نقضها، ولم يأت ببديل عنها يمكن الاعتماد عليه في المسألة.

ثم إن الباحث في مقدمة الفصل الثالث ذكر أنه سينظر نظرة تقويمية للجمل التي لا محل لها من الإعراب، بمناقشة أقوال النحاة وشواهدهم مناقشة عميقة، مؤكدا على أن باب الاجتهاد في النحو مفتوح، ناقدا مرة أخرى المعيار الذي وضعه النحاة في تمييز الجمل من حيث الإعراب (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٢-٢١٣)، ولكنه يأت ببديل عنها إلا أنه وصف نظرته التقويمية إلى الجمل بأن هدفها الفهم العميق للبناء النحوي؛ «بالنظر إلى الجملة بوصفها جزءا من السياق أو النص وأن استقلال الجملة إنما هو استقلال نسبي، فعليه كان لا بد من النظر إلى التركيب والمعنى معا لكي نحكم على تركيب ما في سياق ما بالإعراب من عدمه»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٣)، لكن يبقى التساؤل قائما عن ضابط هذا النظر في التركيب والمعنى الذي يجعلنا نحكم على الجمل بالإعراب من عدمه، ما هو؟ وكيف يكون؟

وفي حديثه عن الجملة الاستئنافية أكد مرة أخرى أن النحاة اهتموا بإعراب المفرد وأهملوا إعراب الجملة إلا من حيث تأويلها بالمفرد، فجعل هذا «حديثهم عن الجملة

الاستئنافية حديثا مختصرا يشوبه شيء من الغموض والتعارض»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٠٦)، وقد سبق الكلام عن أن هذا المعيار في الحكم على الجمل من حيث الإعراب هو المعيار الصحيح المقبول الذي اتفق عليه النحاة، وقد اعتمد عليه الباحث في ثنايا حديثه أكثر من مرة، كما في كلامه عن الجملة الابتدائية وجملة جواب القسم (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٣، ص٢٧٢)، لكنه ينقضه حينما يريد الاتساق مع فكرته التي توجب استحقاق الجمل جميعها للإعراب، وأما وصفه كلام النحاة عن إعراب الجملة الاستئنافية بأنه مختصر، فهو كذلك؛ لأنه أمر واضح لا يحتاج إلى بيان، ولو أطالوا فيما حقه التقصير لاستحقوا الإنكار، وأما الغموض والتعارض فغير مسلَّم، وقد بينه بقوله: «فالنحاة يقرون أن الاتصال بين الجمل المستأنفة والجمل التي قبلها هو اتصال في المعنى، والانقطاع المتحقق إنما هو في اللفظ»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٠٦)، وهذا ناتج عن الخلط بين وظيفة النحو ووظيفة البلاغة، ثم إن الاتصال في المعنى غير لازم فقد لا يكون أصلا، وحينما يكون فهو اتصال عامٌّ في موضوع الكلام لا يؤثر في الإعراب.

ثم إنه اقترح معيارا آخر لضبط الجمل من حيث الإعراب فقال: «وأفلا (كذا، ومن خصائص همزة الاستفهام أن تقدم على الواو والفاء، وجمعهما خطأ) يكون هذا الاتصال في المعنى هو أساس الإعراب، فالجمل المستأنفة إما أن تأتي تفسيرا لما قبلها أو بيانا أو توكيدا أو حالا أو وصفا أو تعليلا، فكيف لا يقال بعد ذلك أنه لا محل لها من الإعراب»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٠٧). وهذا كلام مردود من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن مناط تصنيف الجملة من حيث الإعراب هو إمكان حلول المفرد محلها، ويحتاج إلى إثبات انتقاض هذه القاعدة لأجل جعل محل للمستأنفة من الإعراب، أما اعتبار المعنى في الإعراب فهو لا ينافي قاعدة النحاة في التفريق بين الجمل، لكنهم يفرقون بين المعاني كلّ بحسبه، وتوضيحه في الوجه الثاني: وهو أن معنى الاستئناف مختلف عن المعاني الأخرى التي ذكرها، وقد ذكر النحاة مواضع تلك الجمل بحسب معانيها المناسبة لها التي يتفق فيها اللفظ مع المعنى.

الوجه الثالث: أن المعاني التي ذكرها لها مدلولها النحوي الخاص، فلا يصح الخلط بين المصطلح النحوي والمعنى اللغوي كما سبق.

الوجه الرابع: أن المعاني التي يأتي لها الاستئناف أكثر مما ذكر، فقد يكون اعتراضا أو ردا أو معنى مضادا أو مقابلا أو استدراكا، وكثير من المعاني متداخل بعضها في بعض من حيث الوصف اللغوي، أما المصطلح النحوي فهو منضبط محدد.

الوجه الخامس: هب أن بعض الجمل أمكن توجيهها لإعراب معين، فهل يطرد ذلك في جميع الجمل الاستئنافية؟ لا. وخذ على ذلك مثالا ذكره الباحث، وهو قوله تعالى: {فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ } [يس: ٧٦] فماذا سيعرب جملة إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون؟

المعنى ومحل الجمل من الإعراب

هذا وقد كرّر الباحث فكرة أنّ «الاتصال في المعنى هو أساس الإعراب»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٦)، فذكره في حديثه عن الجملة الاستئنافية؟ (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٦-٢١٨)، ثم في حديثه عن الجملة الاعتراضية فذكر أن «العلاقة بين الجمل هي علاقة معنوية في المقام الأول، وأن العلاقة النحوية ما هي إلا تبع لتلك العلاقة»، وأنها بتعريفها وشروطها التي ذكرها النحاة لا تفقد فائدتها، وعليه فلها محل من الإعراب، (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٣٧-٢٣٨)، وكذلك في كلامه عن الجملة التفسيرية أكد على ارتباط إعراب الجمل بالمعنى وأن مقتضى عدم الإعراب القول بعدم إفادتها معنى (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٥٥)، وكذلك في كلامه عن جملة الشرط وجوابه، فذكر أن لها معنى في السياق، وأنها «جملة تامة المعنى مستقلة بنفسها، لذلك كان من حقها أن يكون لها محل من الإعراب» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٨٠-٢٨٢)، وقد كرر مثل كلامه هذا في مواضع غيرها.

وهذا التلازم الذي يؤكد عليه الباحث مرارا بين انعدام المحل الإعرابي وانعدام المعنى غير صحيح، ولا أظنه طرأ ببال أحد من النحاة، ولم يأت بنص يفيد ذلك عن أحد منهم، فلا يقول النحاة بانعدام المعنى في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، بل القول بهذا أبعد من أن يحتاج إلى أن ينبه على بطلانه. وكذلك لا تلازم بين المحل الإعرابي والارتباط المعنوي العام بالسياق، فإنه يلزم أن يكون الكلام الواحد مهما طال مترابطا تجمع بينه وبين غيره وشائج معنوية وإن ضعفت، وإن وقع انقطاع تام في المعنى عند حديث المتكلم -بلا حاجة داعية- فهو مشعرٌ بجنونه، وقد يذكر خلو الكلام من الارتباط المعنوي باعتبار خلوه من المعنى القريب لا خلوه من أي علاقة معنوية.

وذكر مثل ذلك في واو الاستئناف، فرأى أن الجملة المعطوفة بالواو لا تدخل في الجملة الاستئنافية، وأن الواو توجه بأحد المعاني كما هو مقرر عند النحاة(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٥٥)، وهو يقصد ما عدا معنى الاستئناف الذي ذكره النحاة للواو، وهذا الرأي بناء على أن بين الجمل ارتباطا في المعنى، وهذا المعنى يوجب أن يكون لها محل في الإعراب (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٢٢-٢٢٣)، وقد كرر أيضا الإشارة إلى كلام الجرجاني في دلائل الإعجاز مفرقا بين واو العطف والاستئناف (الجرجاني، ١٩٩٢م، ص٢٢٤)، وجوابه ما سبق من أن الارتباط المعنوي بين الجمل لا يوجب للجمل محلا من الإعراب، وأن المحل الإعرابي هو شيء آخر غير الارتباط المعنوي وغير المعنى الذي تدل عليه الجملة، ولذلك فرق الجرجاني بين الواوين.

معادلة الجملة للحرف ومحلها من الإعراب

ومما جعله الباحث مما تستحق به الجملة -وسياق كلامه عن الجملة الاعتراضية- المحل الإعرابي عدم معادلتها للحرف، فقال: «ومما يؤهل هذه الجملة لأن يكون لها موضع من الإعراب أنها لم تعادل الحرف ولا ضمير

الفصل الذي يقوم بوظيفته منع اللبس» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٣٩)، فعدم معادلتها الحرف أو غيره لا يجعلها مستحقة للإعراب، ولا يمكن أن يكون ذلك قاعدة لإعراب الجمل؛ فمن المعلوم بديهة أن اتصاف الشيء بصفةٍ اتصف بها غيره لا يلزم منه اتصافه بغير تلك الصفة من الصفات التي اتصف بها غيره، ولا مشاركته غيرَه في عدم اتصافه بصفة ما يلزم منه مشاركته إياه في عدم اتصافه بغيرها من الصفات التي لم يتصف بها، إلا إن كان هناك تلازم وليس هذا بحاصل هنا.

وكرر هذا الاحتجاج في كلام نقلا عن حسني عبد الجليل فقد قال: «إن القول بأن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب قول بعيد عن الصواب -لما قلنا- ولأن جملة جواب القسم مستقلة قائمة بذاتها بدليل حاجتها إلى رابط يربطها مع جملة القسم، ومن ثم فهي بعيدة عن مماثلة الحرف من حيث نقصانه المعنوي... وسواء أكان القسم جملة فعلية أو اسمية فهو في محل رفع على الابتداء؛ لأن الجملة هنا في مقام المفرد لحاجتها إلى تمام الفائدة بالإسناد وليس بالسبك والتركيب» (حسني، ٢٠١٠م، ص١١١). وهذا كلام لا دليل فيه على استحقاقها محلا من الإعراب، فكونها مستقلة بذاتها يدل على خلاف ما ذهب إليه من كونها معربة، وكونها بعيدة عن مماثلة الحرف لا يعني استحقاقها للإعراب إذ مناط إعرابها إمكان حلولها محل المفرد، كما تقدم.

٥.الاستدلال بالخلاف

١.استدل الباحث على ترجيح ما يذهب إليه بوجود الخلاف في بعض المسائل، ولا يصح أن يجعل الخلاف في منزلة الدليل، إذ إنه حكاية آراء تفتقر في إثباتها إلى أدلة، وقد نصَّ بعض الأصوليين والفقهاء على أن الاختلاف ليس بحجة، ولا فرق بين العلوم في تحقق هذه القاعدة وصدقها، فهي قاعدة عقلية منطقية، قال ابن عبد البر :«الاختلاف ليس بحجة عند أحد علمته من فقهاء الأمة إلا من لا بصر له ولا معرفة عنده، ولا حجة في قوله» (ابن عبد البر، جامع بيان العلم، ١٩٩٤م، ٩٢٢/٢)، وقال الزركشي: «اعلم أن عين الخلاف لا ينتصب شبهة ولا يراعى بل النظر إلى المأخذ وقوته» (الزركشي، البحر المحيط، ١٩٩٤م، ٣١١/٨). هذا، وقد احتج الباحث بالاختلاف في هذه المواضع من كتابه: استدل الباحث باختلاف النحاة في تسمية واو الحال -مطيلا في نقل ذلك عنهم- على أن ورودها في الجملة الحالية ليس شرطا فيها، وإن كانت جملة مبدوءة بمضارع مثبت، قال: «واختلاف النحاة في توجيه هذه الواو يجعل ورودها في الجملة الحالية وعدمه ليس شرطا أساسا في توجيه الجملة على أنها حال..» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٤٥). فكيف يكون الاختلاف في التسمية دليلا على عدم وجوب اقترانها بالمضارع المثبت في جملة الحال؟!

٢.وفي نقاشه للجملة الاعتراضية ذكر بعض الآيات القرآنية التي اختلف النحاة في توجيه بعض الجمل فيها أهي حالية أم اعتراضية، وجعل اختلافهم دليلا على عدم الفرق بينهما، قال: «واختلافهم في توجيه هذه الآيات دليل على أنه لا يوجد فرق بين الاعتراضية والحالية لا في الموقع المكاني ولا في الموقع الاعرابي» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٤٧-٢٤٨)، ومع بطلان هذا الاستدلال لأنه احتجاج بوجود الخلاف، تجدها مواضع منتقاة، فليس الأمر مطردا في كل جملة اعتراضية أن يوجد القول بأنها حالية، ولو طردنا القول بالاستدلال على أن الخلاف في توجيه جملة ما يجعلها شيئا واحدا، فهذا يلزم منه ما لا يقول به الباحث نفسه، فلو أخذنا أول مثال ذكره وهو قوله تعالى: (قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا) [المائدة: ٢٣] فسنجد أن جملة أنعم الله عليهما وجهت على أنها صفة أو حال على إضمار قد أو اعتراض، فهل يلغي أيضا جملة النعت بناء على وجود جمل اختلف فيها أهي نعت أم حال، وأيهما يغلب هنا فيصف الجملة به؟!

ثم إن إعرابه بعض الجمل توكيدا مخالف لما عليه النحاة من كون التوكيد إما لفظيا وإما معنويا فاللفظي يشمل المفردات والجمل، أما المعنوي فهو بألفاظ معينة ليس فيها جمل، وكذلك إعراب الجمل بدلا مخالف لما عليه جمهور النحاة وإن كان قولا قيل به، وليس هذا استدلال على بطلان القول وإنما بيان لحقيقته مقارنة بأقوال النحاة.

٣.وفي مناقشته للجملة التفسيرية ذكر أن اختلاف النحاة في كثير من الجمل المفسرة على أقوال دليل على افتقارهم إلى معيار معين يحتكمون إليه في تحديد مواقع الإعراب لهذه الجمل، ثم ذكر أمثلة كثيرة مما اختلف النحاة في توجيهه من آيات القرآن، ثم رأى أن التفسيرية يمكن أن تعرب بدلا أو حالا (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٥٧-٢٦٣). فلا يمكن أن يستدل بذات الاختلاف على أنّ أحد القولين هو الصحيح، والاختلاف في الأمثلة التي اختلفوا فيها راجعٌ -في كثير من الأحيان- إلى أن عبارات القرآن حمالة أوجه، ومنها ما هو قابل للمناقشة والترجيح. على أنه مع كل ما سبق يمكن إعراب كثير من الجمل على الرأي القائل بأنها تابعة لما قبلها في الإعراب، وهو رأي سائغ، غير أن إطلاق القول بإعرابها يصطدم بالأمثلة التي لا تقبل ذلك حيث لا تحل محل المفرد.

٤.وذكر في نقاشه للجملة المستأنفة نحويا أمثلة كثيرة يمكن أن تعرب فيها بدلا أو حالا، وذكر اختلاف النحاة في توجيه تلك الأمثلة، أو احتمالهم الوجهين فيها، ليصل إلى أنّ الجملة المستأنفة معربة لإمكان إعرابها حالا أو بدلا (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٣٠-٢٣٥)، وهذا كله احتجاج بالاحتمال أو الخلاف في إعراب الجمل المستأنفة، ولو فرضنا أن الصواب في تلك الجمل جميعا إعرابها بدلا أو حالا، فماذا يفعل بالجمل التي لا تحتمل هذين الوجهين من الإعراب؟ ثم إن اختلاف النحاة في توجيهها يتبعه اختلاف في المعنى الدقيق للجملة، وهذا يذهب حين نجعلها معربة على قول واحد، واختلاف النحاة في توجيهها إقرار بمذهبهم في الجملة الاستئنافية لا نفي له.

٦.إطالة الاستدلال بما لا علاقة له بالموضوع

مما درج عليه الباحث في بحثه هذا إطالة الكلام بما يوهم أنه أدلة -وقد يكون مقتنعا بتوهمه هذا- وهو في الحقيقة

حشو لا علاقة له بموضوع الإعراب، وخذ مثالا على ذلك هذا النص -وهو من فقرة واحدة متصلة لكني جعلته على صورة فقرات للتوضيح-:

« - فالجملة المستأنفة هي جملة جديدة في سياق الكلام تعامل معاملة الجملة التي قبلها كونها مؤلفة من مسند ومسند إليه أو العكس.

-وهي كذلك جملة مفيدة لم تركب هذا التركيب ولم توضع في هذا الموضع إلا لأمر أراد المتكلم توصيله إلى ذهن المتلقي.

-فالجملة ليست عنصرا مجتزأ ومنفصلا عن السياق، ولكنها عنصر فعال في السياق ترتبط بالمتكلم والمخاطب.

-فهي جملة مفيدة في الكلام وإلا لا وجه للحديث عنها؛ لأنها حينئذ تكون لغوا لا قيمة له ولا وجه لإعرابه»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٨).

فكل هذه المعلومات التي أتى بها لا علاقة لها بموضوع الإعراب، ولا ينكر هذه المعاني التي ذكرها النحاة القائلون إن الجملة الاستئنافية لا محل لها من الإعراب، ولا يرون ما ذكره مانعا من كونها لا محل لها من الإعراب، ولا يلزم من ذلك إطلاقا أنها ليس لها معنى مفيد كما توهم الباحث، وأكد ذلك مرة أخرى في قوله: «وعليه لو قلنا إن الجملة الاستئنافية لا محل لها من الإعراب فنحن بذلك نقرّ أن الكلام يتضمن كلاما غير مفيد ولا يرتبط بما سبقه لا من حيث المعنى ولا من حيث اللفظ»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٩).

وذكر بين هذين النصين أنه يتبين له من النص الأول أن الجملة المستأنفة لا محل لها من الإعراب، لأمرين: وهما «أن الكلام المفيد لا بد أن ينتظم في جمل مفيدة، ... وأن القطع الذي حدث في سياق الكلام بين الجمل المستأنفة والجملة السابقة عليها إنما هو قطع ظاهري...إلخ»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٩)، وما هو إلا تكرار ممل لموضوع الارتباط المعنوي بين الجمل في الكلام وهو موضوع بلاغي لا علاقة له بإعراب الجمل وليس ينكره أحد من النحاة.

٧.إهمال مناقشة المسألة بالانتقال إلى غيرها

مما يؤخذ على منهج الباحث في الاستدلال إعراضه عن مناقشة المسألة التي هي محل البحث وانتقاله إلى غيرها حين لا تتفق مع الرأي الذي يتغياه، ويظهر هذا في مسألتين هما من المسائل المهمة في مناقشة مسألة الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

١.فقد بدأ الباحث بذكر الجملة الابتدائية، وبعد أن ذكر المصطلح واتفاق النحاة على كونها لا محل لها من الإعراب، ختم بجملة لا محل لها في القضية فقال: «والذي يراه الباحث أن الجملة الابتدائية لا ينبغي النظر إليها نظرة نحوية، وإنما ينظر لها نظرة بلاغية من كونها إنشاء أو خبرا»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٩٢)، فالتصنيف النحوي للجملة من حيث محلها الإعرابي مسألة، وتصنيفها البلاغي من حيث الخبر والإنشاء مسألة أخرى، ولا تلغي إحدى المسألتين الأخرى، ولكل فائدته العلمية وثمرته المعنوية، فلا معنى للتهرب من انعدام محلها الإعرابي إلى مسألة أخرى إلا الانصياع غير الموضوعي إلى محاولة الرضوخ إلى فكرة تحميل جميع الجمل محلا من الإعراب، وهذا الإهمال للمسألة موضع البحث يكشف مأزق هذا الرأي.

وفي مقدمة للفصل الثالث كرر بيان مأزقه من الجملة الابتدائية، فقال: «لأنها جملة في بداية الكلام فيصعب تأويلها بمفرد على القاعدة المشهورة من جهة التركيب، وأما من جهة المعنى فإن الجملة الابتدائية تفيد فائدة بلاغية من حيث تصنيفها أهي خبر أم إنشاء»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٣)، وهذا خلط بين مسألة الإعراب ومسألة الفائدة البلاغية، وهو هروب من الحكم الواضح والصفة اللازمة للجملة الابتدائية أنها لا محل لها من الإعراب.

٢.وفي نقاشه الجملة الاستئنافية ذكر أنَّ الاستئناف بسوى الواو استئنافان بياني ونحوي، وأن البياني لا يعنيه فهو يأتي لأغراض بيانية، وقد تناولها البلاغيون في علم المعاني (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٢٦-٢٢٧)، وهنا يظهر مرة أخرى المأزق الذي وقع فيه عند ذكره لإعراب الجملة الابتدائية، فهذه الجملة المستأنفة بلاغيا هي أيضا داخلة في الاستئناف النحوي، وأهمل إعرابها بالانتقال إلى النظر إليها بلاغيا، فماذا سيعرب مثلا قوله تعالى: (قال إنا منكم وجلون)، في الآية: {فَقَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمۡ وَجِلُونَ} [الحجر: ٥٢] وعلى ذلك فقس آلاف الأمثلة.

٨.الاعتراض على النحاة بما لا اعتراض فيه

اعترض الباحث على النحاة على مسائل لم يصح اعتراضه فيها، ومنها:

- أنه ذكر أنهم أسهبوا في الجمل التي لها محل من الإعراب وفي ذكر وظائفها ودورها البلاغي والدلالي، أما التي لا محل لها من الإعراب فبقيت غفلا دون دراسة ودون بيان لوظائفها ودورها في الكلام الواردة فيه. (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٥-١٦) فاعتراضه هنا على كونهم لم يبحثوا دلالات الجمل التي لا محل لها من الإعراب ولا وظائفها البلاغية فهذا اعتراض على عدم اشتغالهم بشغل غيرهم، فهذه وظيفة البلاغيين، وإن كان الدرس اللغوي في نشأته الأولى ابتدأ متكاملا يشمل النحو دلالته وبلاغته، لكن ثقله كان على الجانب النحوي الذي تجرد بعد ذلك عن غيره، وهذا قد يجعل للاعتراض وجها مقبولا لأجل أن يزداد الاهتمام بدراسة ما لم يدرس لا من أجل تغيير حقيقتها أنها لا محل لها من الإعراب، وهو جنوح مفرط لوصفها بغير صفتها يقابله تفريط من جعل الجمل جميعا لا محل لها من الإعراب. (إبراهيم السامرائي، ١٩٦٦م، ص٢٣١، الخالدي ٢٠٠٥م، ص٢٠-٢٢.)

- ما ذكره في حديثه عن الجملة الاستئنافية والابتدائية -بعد أن ساق الأغراض البيانية التي تفيدها متداخلا بعضها في بعض- عن إهمال النحاة تناول أغراض الاستئناف (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٠٦)، وهو نقد في غير محله، لأن ذكر الأغراض البلاغية مهمة البلاغي لا النحوي، فكيف كيف نلوم النجار على إهماله الحدادة؟!

- اعتراضه على النحاة بأنهم «نظروا إليه -أي الاعتراض-

من زاوية بلاغية فقط، ولم ينظروا إليه نظرة شمولية تقف عند اللفظ ثم عند المعنى الذي يعبر عن حال المعترض»(الكندي، ٢٠٢١م، ١٢٠)، وليت شعري ما الذي يريد أن يكلف به النحاة هنا بعد أن كلفهم من قبلُ الكلام عن البلاغة، فلما ذكروا طرفا منها اتهمهم بالتقصير حين اقتصروا على الجانب البلاغي وأنهم أهملوا النظرة الشمولية! فأي نظرة شمولية يقصد؟ إنهم يتكلمون عنها من حيث المحل الإعرابي لا غير، وما زاد عن ذلك فهو استطراد ونافلة، قال: «ولم يتحدثوا كثيرا عن الأغراض اللغوية للجملة الاعتراضية»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٢٢)،وقد سبق التنبيه على هذا المصطلح.

٩.التناقض في عرض بعض القضايا

١.سمى الباحث كتابه (الجمل التي لا محل لها من الإعراب)، وهذا العنوان يقتضي إقراره بالجمل التي لا محل لها من الإعراب.

وكذلك عنون مبحثا في الفصل الأول بـ(الجمل التي لا محل لها من الإعراب)، وكذلك فعل في الفصل الثاني في مبحث بعنوان (آراء النحاة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب)، وهذا قد يَرِدُ عليه أن هذه العناوين عقدها الباحث على ما درج عليه النحاة، وعلى ما اشتهر من وصفها بذلك، لا لإقراره بأنها لا محل لها من الإعراب، وهو إيراد قويّ، لكن يشكل عليه أن الباحث رأى في الفصل الأول من الكتاب أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع جمل (الكندي، ٢٠٢١م، ص٨٤)، وقد كرر رأيه بأنها سبع جمل في خاتمة كتابه أيضا، وهذا لا يتَّسق مع نقده مذهب النحاة في عدّهم هذه الجمل لا محل لها من الإعراب، فهو لم يأل جهدا في تقرير محلٍّ إعرابي لها، فكيف يقرر أصلا ويبني على خلافه فروعا، إذ يلزم من إثبات إعراب هذه الجمل جميعها أو أكثرها عدم عدها في الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، لكنه فعل ذلك رغم إنكاره الشديد لكونها لا محل لها في مباحث الكتاب، وذكره في الخاتمة المحل الإعرابي الذي قرره لتلك الجمل.

٢.ذكر الباحث في مقدمته للكتاب -في سياق الإقرار- أن كثيرا من الدارسين يرون أن النحاة أهملوا دراسة الجملة فلم يعطوها حقها من الدراسة.

وذكر أن اهتمامهم بالجملة تبلور في القرن الثامن الهجري، ثم ذكر أنهم أسهبوا في الجمل التي لها محل من الإعراب وفي ذكر وظائفها ودورها البلاغي والدلالي، أما التي لا محل لها من الإعراب فبقيت غفلا دون دراسة ودون بيان لوظائفها ودورها في الكلام الواردة فيه. (الكندي، ٢٠٢١م، ص١٥-١٦).

وبعد أن ذكر هنا إهمال النحاة لدراسة الجملة، قال بعد صفحات: «يعد موضوع الجملة من المباحث المهمة في الدرس النحوي، وقد احتل منزلة كبيرة في اهتمام العلماء القدماء والمحدثين... لذا كانت عناية العلماء بها -على اختلاف توجهاتهم- كبيرة ومتباينة»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٤)! ثم نقضه بمثل الكلام الأول في أكثر من موضع (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢١٦).

٣.ومما يناسب أن يذكر في موضوع التناقض اعتراض الباحث على النحاة عند كلامه عن مفهوم الصلة والموصول، فقد ختم كلامه باعتراضه عليهم في مجيئهم بما يشبه التناقض -حسب تعبيره- في جعلهم الصلة والموصول كالكلمة الواحدة، مع إجازتهم الفصل بينهما بالقسم أو النداء أو الجملة الاعتراضية (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٠٠)، وليس فيما قالوه تناقض، فإنهم يقررون لهما ما ثبت عن العرب فيهما وما تقتضيه حقيقتهما، فهما كالكلمة الواحدة من حيث المعنى وبعض الأحكام، ومع ذلك فكلٌّ منهما مستقل ببعض الصفات فالصلة كلمة مستقلة اللفظ لها أنواعها وخصائصها والصلة جملة مستقلة لفظا لها أنواعها وخصائصها، وجاز ما جاز من الفصل بينهما مراعاة لهذا الاستقلال، والفيصل في القضية النقل عن العرب.

١٠.أمثلة على مناقشة بعض المسائل

وأختم بمناقشة بعض المسائل المتفرقة في الكتاب ليتبين من خلالها جانب من طريقة استدلال الباحث في الكتاب، ولبيان تلك المسائل.

١.مناقشة في محل الجملة الاعتراضية

ذكر المؤلف كلام النحاة في كون الجملة المعترضة ليس لها محل من الإعراب، وعقّب ذلك بكلام صاحب كتاب إعراب النص، حيث ذهب إلى «أن الاعتراض الحقيقي اعتراض بالحال، وأن ما جاء مخالفا لذلك ليس اعتراضا على الإطلاق، وإنما هو من متعلقات الجملة التي تتقدم تبعا لتصرفات المنشئ» (حسني، ٢٠١٠م، ص٨٨)، وذكر أنه جعل الجملة الاعتراضية الدعائية جملة حالية، ونقل عنه مثالا «إن الثمانين -وبلغتها- قد أحوجت سمعي إلى ترجمان فجملة وبلغتها فيها ضمير يعود على المخاطب، وتدل عليه، وفيها ضمير يعود على الثمانين، وعلى هذا يكون التقدير: اعلم أن الثمانين مدعوا لك ببلوغها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان»(حسني، ٢٠١٠م، ص٩٥). ثم ذكر ناقلا عنه أيضا أن الاعتراضية المصدرة بـ»لن» حالية أيضا ومثل لها بقوله تعالى: (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ) [البقرة: ٢٤]، «فإن المعنى: وأنتم عاجزون عن الفعل في الحال والاستقبال» (حسني، ٢٠١٠م، ص٩٥).

ثم ذكر تفريق النحاة بين الحالية والاعتراضية، ثم قال: «كما أن الجمل الاعتراضية تقتصر على الجمل الخبرية (كذا، ولعله يقصد: غير الخبرية) كالأمرية والدعائية والقسمية وغيرها، ولكن يمكن القول بما تتصل الجمل غير الخبرية في الجمل بالمقام أم بالحال أم بالمتكلم الذي يأتي اعتراضه معبرا عن حال يتصل به؟»(الكندي، ٢٠٢١م، ص١٢٠)، ولعله يقصد بهذه الجملة -المضطربة- أنه يمكننا وصف الجملة الاعتراضية من حيث اتصالها بالمقام أو الحال أو المتكلم، ولا فائدة لهذا الكلام في تصنيف الجملة من حيث محلها الإعرابي.

أما ما سبق من أمثلة فإعرابها حالا مردود، أولا: لوضوح أمرها في كونها جملا اعتراضية، ثانيا: إن سلمنا بإمكان إعراب بعض الجمل المعترضة حالا فهذا لا يطرد فيها

جميعا، فلو قال قائل: إن الثمانين -أطال الله في عمرك- قد أحوجت نفسي إلى ترجمان، فكيف ستعرب حالا، ولا صاحب للحال ولا ضمير يعود إلى المتكلم ولا إلى الثمانين؟ وكذلك لا يستقيم إعراب الجملة الاعتراضية في الآية حالا، لاختلاف المعنى، فكيف نؤول الجملة وإن لم تفعلوا -وأنتم لستم بفاعلين في المستقبل- أو حالة كونكم غير فاعلين في المستقبل، هكذا سيكون التقدير على منوال تأويل جمل الحال؟! ثالثا: إن المعنى بين جملة الحال والاعتراض ليس شيئا واحدا بل لكلٍّ معناه المختلف، وحين يريد المتكلم أيَّ معنى منهما فإنه يأتي بالجملة الدالة عليه.

ثم تعرّض للفروق التي ذكرها النحاة بين الاعتراضية والحالية، فذكر النحاة أن مما يميز الاعتراضية عن الحالية أنها: تكون غير خبرية، ويجوز تصديرها بدليل استقبال، ويجوز اقترانها بالفاء، ويجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت (ابن هشام، مغني اللبيب، ٥١٦/٢-٥٢٠)، ثم سعى إلى نقض هذه الفروق وخلص من ذلك إلى أنه لا فرق بين الجملة الاعتراضية والحالية، وأن الاعتراضية بالواو تعرب حالا مؤكدة، وأنها بدون واو تعرب توكيدا للجملة قبلها أو بدلا منها، ثم ساق مواضع من آيات اختلف النحاة في توجيهها بين حالية واعتراضية، وجعله دليلا على أن لا فرق بينهم (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٤٠-٢٤٩).

فأما محاولته نقض الفروق المميزة للاعتراضية من الحالية فهي محاولة وقع فيها في إشكالات منهجية، ولا يسلّم له منها بشيء، فقد جاء بثلاثة أمثلة جوز فيها بعض النحاة مجيء الخبر جملة إنشائية، وكلها مردود عليها ويتضح للناظر فيها عدم صواب الاحتجاج بها، وهي أمثلة ذكرها عبد السلام هارون في كتابه الأساليب الإنشائية، معترضا على الاحتجاج بها، وخذ مثالا على ذلك ما ذكره من تجويز الفراء (٢٠٧هـ) وقوع جملة الأمر حالا، مستدلا بقول أبي الدرداء: «وجدت الناس اخبُرْ تقْلِهْ» (السيوطي: همع الهوامع، ٣٢٠/٢)، وقد علق عليه عبد السلام هارون بقوله: «ولا عبرة بهذا المذهب؛ لأن الكلام فيه محمول على تقدير القول» (عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية، ١٩٧٩م، ص٨٥)، وهذا التعليق لم ينقله الباحث -بل اكتفى من النص بما يخدم غرضه- فضلا عن التعقيب عليه. مع أن قول الفراء هذا لا يلزم منه نقض بقية الفروق بين الجملتين، فضلا عن دلالته أنه لا فرق بين الاعتراضية والحالية، بله أن يقول إن للاعتراضية محلا من الإعراب، وعلى ذلك فقس الكلام في بقية الأمثلة.

ثم ذكر أن الاعتراض بالشرطية مثل الحال في المعنى، فقولك أنت إن اجتهدت ناجح، معناه أنت مجتهدا ناجح، نقلا عن صاحب كتاب إعراب النص، وفي هذا إلغاء للفرق المعنوي بين الحال والشرط، واكتفى بهذا عن ذكر جواز تصدير الاعتراضية بغير الشرط مما يدل على الاستقبال كالتنفيس ولن (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٤٢).

وأما جواز اقترانها بالفاء فنقل فيه نصا لصاحب كتاب إعراب النص من غير تعليق عليه، يردّ فيه شواهد النحاة في الجملة الاعتراضية المقترنة بالفاء لأنها ليست اعتراضية عنده لكون الاعتراض لا بد أن يكون جزؤه الأول طالبا للثاني لفظا ومعنى، ممثلا بالبيت واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا، قال: «لأن قوله: واعلم فعلم المرء ينفعه، يمكن أن يكون: واعلم أن سوف يأتي كل ما قدرا فعلم المرء ينفعه» (حسني، ٢٠١٠م، ص٨٣)، وهو استدلال غير صحيح، فإمكان تأخير الاعتراض عن المتلازمين ليس دليلا على أنهما غير متلازمين وأن الأول لا يطلب الثاني لفظا ولا معنى، فقولك: أنت -حفظك الله- مثابر، يمكن أن تؤخر فيه الجملة فتقول: أنت مثابر حفظك الله.

ثم تطرق إلى جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع خلافا للحالية، فذكر أن هذا الشرط تتفق فيه الاعتراضية مع الحالية، ومثل لذلك بشاهد ذكره ابن هشام: شجاك -أظن- ربع الظاعنينا .. فالمضارع هنا لم يصدر بالواو (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٣٤)، وهو استدلال باطل أيضا، فالنحاة قالوا بجواز اقتران الاعتراضية بالواو لا بوجوبها، فلا يقدح في تفريقهم مجيء شواهد للاعتراضية غير مصدرة بالواو ولو بلغت ألوفا.

وكان جديرا به هاهنا أن يستدل بما ورد عن العرب من جمل الحال التي مضارعها مثبت وقد بدئت بالواو، وقد تأولها النحاة على إضمار مبتدأ بعد الواو (حسني، ٢٠١٠م، ص٨٣)، وذلك كقولهم: «قمت وأَصُكُّ عينه»، وكقول الشاعر: [من المتقارب]

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنُهم مالكا.

ومع ما سبق كله من عدم صحة انتفاء هذه الفروق بين الاعتراضية والحالية، فإنه إن سُلِّمَ بصحتها فإن ذلك ليس كافيا في الاستدلال على أنه لا فرق بينهما، ولا يقتضي أن تعرب الاعتراضية حالا، ذلك لأن هذه الفروق كلها أحكام لفظية، أما الفرق المعنوي فإنه قائم بذاته كافٍ في الدلالة على الفرق بينهما.

ثم ذكر أن الجملة الاعتراضية تتفق مع الحال المؤكدة في المفهوم، وهو أن «الاعتراض الحقيقي ما جاء بين ركنين أساسين مجيئا لا يصح فيه تأخيره مع بقاء دلالته» (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٤٦، نقلا عن إعراب النص، حسني، ٢٠١٠م، ص٨٥)، ولا أدري ما الاتفاق الذي يقصده هنا مع ما في هذا الكلام من نظر. فإن كان يقصد المعنى فهو مختلف فالحال المؤكِّدة لمعنى الجملة متضمَّنة في معنى الجملة بخلاف الاعتراضية التي تأتي بمعنى زائد قد لا تدل عليه الجملة، وإن دلت عليه مؤكدة له فليست خالية من معنى جديد تضيفه إلى الجملة، على أن القياس بينهما فاسد بأكثر من ذلك فالحال المؤكدة تأتي متأخرة لزوما خلافا للاعتراضية، وهي مفرد والاعتراضية جملة.

٢. مناقشة في محل الجملة التفسيرية

تطرق الباحث إلى بيان البلاغيين لوظيفة الجملة التفسيرية في السياق، وأنهم أشاروا إلى الموقع الإعرابي، فقد جعل القزويني مثلا تمام الاتصال بين الجمل بأمور ثلاثة، أن تكون الثانية مؤكدة للأولى، أو بدلا منها، أو بيانا لها بأن تنزل منها منزلة عطف البيان -وهذه الثالثة لم ينقلها

الباحث- (القزويني، دزت، ٣/١١٤-١١٧). وهذا يحتمل أمرين الأول أن يقصد القزويني بمصطلحات النحاة هنا إيضاح المعنى لا الإعراب، والثاني أنه يقصد أنها تعرب كذلك، على خلاف رأي الجمهور.

ثم ذكر الباحث أن ابن هشام اشترط فيها أن تكون فضلة احترازا عن دخول الجملة المفسرة لضمير الشأن وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال، وعقّب عليه بأن ابن هشام خرج عن الضوابط المعتمدة في إعراب الجمل إلى ضابط آخر، وهو انعدام القصدية في الجملة التفسيرية، وينكر عليه عدم اشتراط هذا الشرط في غيرها من الجمل التي تتوقف فائدة الكلام عليها كجواب الشرط والقسم (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٥٣).

والحقيقة أن تقييد ابن هشام الجملة التفسيرية بأن تكون فضلة ليس خروجا عن ضابط النحاة في إعراب الجملة، بل هو تأكيد على هذا الضابط، فإن إخراج تلك الجمل لكونها تحل محل المفرد، وبهذا يسلم ضابط النحاة، على أن الجملة المفسرة لضمير الشأن خارجة بدون هذا القيد لكونها مفسرة ضميرا لا جملة. وأما عدم اشتراطه القصدية والعمدية -بتعبير الباحث- في جواب القسم والشرط فإن الضابط ليس ذلك في إعراب الجمل بل قبولها أن تحل محل المفرد.

ومناقشة لخلاصة ما ذكره، فإنّ إعراب التفسيرية المسبوقة بـ(أن) بأنها في محل جر بحرف باء محذوف فمقبول وقد قيل به وله نظائر، أما إعراب المسبوقة بأي بدلا فمتجه عند من أجاز كون الجملة بدلا وهو ما يقول به الباحث هنا، لكن النحاة القائلين بذلك لا يطلقون إطلاقه هذا، فلو قدرنا مجيء أي بعد الجملة الابتدائية، فهل نعرب ما بعدها بدلا منها وهي لا محل لها من الإعراب؟ أما استدلاله باختلاف النحاة فقد سبق أنه لا دليل في الاختلاف.

٣. مناقشة في محل جملة جواب الشرط

وفي حديثه عن جملة جواب الشرط اعترض على تفريق النحاة بين جملة الجواب المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية في الإعراب إذا كانت جوابا لأداة شرط جازمة، وذكر أنه لا فرق بين الجملتين في الإعراب، لأنه لا معنى للتأويل بمفرد في هذا السياق (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٨١)، وقد أجاب النحاة عن هذا التساؤل، وبيّنوا الفرق بينهما وهو أن الجواب إن كان خاليا عن الفاء أو إذا فإن الجزم يظهر في لفظ الفعل أو في محله (الخضري، ١٩٧٨، ٢/١٢١)، ويظهر أثر هذا الإعراب في توابعها (عباس حسن، د.ت، ٤/٤٢٩) أما قضية تأويلها بالمفرد هنا فقد ناقشها النحاة -وقد نقل الباحث ذلك أيضا-، وإن سُلّم بقول من يقول إنها لا تحل محل المفرد، فهذا يجعلها لا محل لها من الإعراب كما قال بذلك الدماميني والشمني (الخضري، ١٩٧٨، ٢/١٢١)، فهو حجة للقائلين بعدم إعرابها لا العكس.

ثم إن الباحث ناقش رادًّ قول من قال إن جملتي الشرط وجواب الشرط هما الخبر، وقول من قال إن جملة الشرط هي الخبر، ليبقى قول من قال إن جملة الجواب هي الخبر (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٨٣-٢٨٦)، وهو قول وجيه، إلا أنه خاص بما إذا كانت أداة الشرط مبتدأ، فلا يعني ذلك أن جملة الجواب في كل موضع هي كذلك، وهذا واضح.

٤. مناقشة في محل جملة صلة الموصول

ومما ذكره هنا أن المحدثين من النحاة على رأيين (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٠٤). الأول هو ما يوافق رأي الجمهور من أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، والثاني يرى أن جملة الصلة مع موصولها جملة واحدة هي جملة وصفية لها وظيفتها في الكلام، ثم ذكر أنه قول شوقي ضيف، وذكر نص كلامه بلا إحالة، وهو قوله: «وضعت جملة الصلة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهو وضع غير دقيق منطقيا، لأن الاسم الموصول في مثل: (أقبل الذي حاضرنا أمس) لا يفهم معناه، ولا يتم إلا مع ذكر صلته فهي تلزمه لزوم المبتدأ من الخبر والنعت من المنعوت، وكان ينبغي أن توضع في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب هو نفس محل الاسم الموصول»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٠٥)، وهو رأي شذّ عن قول النحاة متقدميهم ومتأخريهم، وما استدل به ليس بدليل، فإن كون الكلمة مبهمة لا يتم معناها إلا بغيرها لا يجعل لغيرها محلها من الإعراب، ثم إن قياسه غير صحيح فالمبتدأ مفهوم معناه ويسند إليه الخبر فيتم معنى الجملة، ولا كذلك الصلة مع الموصول، والمنعوت واضح المعنى ويزيده النعت وضوحا، أما الموصول فمبهم لا يتضح إلا بالصلة، ثم إن المعيار في إعراب الجمل كونها تحل محل المفرد لا ما ذكره مما لا ضابط له.

أما أن يكون إعرابها هو إعراب الاسم الموصول، فإن كان يقصد أنهما معا في محل إعرابي واحد فهو قول قيل به، ويرده ظهور علامة الإعراب في الموصول في بعض الأمثلة، وإن كان يقصد بأن للصلة محلا آخر مطابقا لمحل الموصول فهو خطأ واضح، فهل يعرب صلة الموصول الذي هو فاعل فاعلا فيكون في الجملة فاعلان؟ وهل يعرب صلة الموصول الذي هو مفعول به مفعولا به، فيكون للفعل المتعدي إلى فعل واحد مفعولان؟ وعلى ذلك قس من لوازم بطلان هذا الإعراب.

ثم ختم الباحث بخلاصة يرى فيها «أن جمهور النحاة من القدماء والمحدثين وقعوا في إشكال كبير حين عدوا جملة الصلة لا محل لها من الإعراب»(الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٠٩)، وعلل ذلك بـ:

إقرارهم أن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد، وهذا دليل عليه لا له، إذ إنه لا محل لجزء الاسم من الإعراب، فكلمة زيد لا يمكن أن يقال بأن لأحد حروفها محلا من الإعراب، ثم إن مناط إعراب الجمل قبولها أن تحل محل المفرد، ولا يحل المفرد محل جزء من المفرد، ثم إنهم يذكرون هذا بيانا للمعنى لا للإعراب.

وكرر الباحث كلامه مطيلا عن أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة (الكندي، ٢٠٢١م، ص٢٩٥-٢٩٦)، وهذا صواب من حيث المعنى إلا أن الإعراب يظهر في الموصول في التثنية وفي أيّ وفي الذين على لغة من يرفعها بالواو، وهذا يبطل القول بأنهما جميعا في محل إعرابي، ولهذا نظائر كثيرة في النحو، أي أن تظهر الحركة الإعرابية في

الكلمة والمعنى لا يتم بها، وذلك كالحال في قولهم ادخلوا الأول فالأول أو اشتريته يدا بيد، فالنصب ظاهر في الكلمة الأولى وتعرب حالا ومعنى الحال لا يتم إلا بما بعدها، بل هذا في المبتدأ والخبر أيضا، فتقول :الناجحان زيد وعمرو، فتعرب زيدا خبرا وتظهر فيها علامة الرفع مع أن معنى الخبر لا يتم إلا بالمعطوف بعدها، وهكذا غير ذلك من الأمثلة.

خاتمة

مما سبقت مناقشته يتضح أن كتاب (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) الذي ناقش مسألة مهمة من مسائل النحو، واجتهد مؤلفه في تتبع أقوال النحاة من المتقدمين والمتأخرين، وفي جمع الأدلة ومناقشتها؛ به إشكالات منهجية وعلمية تقدح في أغلب النتائج التي توصل إليها الكاتب، وتجعل رأي صاحبه في فكرة الكتاب الأساسية وهي إيجاد محل إعرابي للجمل التي ليس لها محل عند النحاة ما عدا الابتدائية رأيا ضعيفا لا يقوى على أن يقوم بالاستدلالات الهشة والمضطربة أمام ما استقر عليه النحاة من القول بأنها لا محل لها من الإعراب، وقد تبين بهذا البحث من مشكلات الكتاب المنهجية أيضا:

حصول لبس في فهم المصطلحات والتخليط بينها أحيانا، وظهر ذلك في المصطلحات الآتية: (العمدة والمسند والمسند إليه، الجملة التفسيرية، الجملة الاستئنافية، خبر الجزاء، الأغراض البلاغية، الحشو، المبهم).

الخطأ في نسبة الأقوال إلى جماعة من النحاة من المتقدمين والمتأخرين، وقد تكرر هذا في مواضع منها ما نسبه إلى سيبويه من عدم التفرقة بين جمل جواب الشرط مما له محل وما ليس له، ومنها ما نسبه إلى الصبان والسامرائي في جملة جواب القسم، وما نسبه إلى الزمخشري والشلوبين في مصطلح الجملة التفسيرية، وما نسبه إلى بعض النحاة منهم سيبويه من القول بإعراب صلة الموصول، وغير ذلك.

عدم فهم النصوص وسوقها على أنها أدلة لشيء ما وهي لا تدل عليه، وهي ظاهرة متكررة في الكتاب، ولها أمثلة كثيرة.

ضعف الاستدلال والاضطراب فيه، كالخلط بين موضوع إعراب الجمل وإفادتها في دلالتها على المعنى، والاستدلال على صحة رأي ما بوجود الخلاف في المسألة أو المثال، وتردده في قاعدة أن الجملة محلها الإعرابي مرهون بحلولها محل المفرد، ولم يأت ببديل صالح يقوم مقامها وهي جوهر الموضوع، وتناقضه عند عرضه بعض المسائل، وإهمال مناقشة بعض المسائل محل البحث بالانتقال إلى مسألة أخرى كما فعل في محل الجملة الابتدائية وقسم من الجملة التفسيرية.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري، (١٤٢٠هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين، (٢٠٠٧م)، توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر، ط٢.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، (د ت)، الأصول في النحو: تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر – تونس.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، (٢٠٠٥م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، (١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد - محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، (١٣٨٣هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦.
ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، (٢٠٠١م)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١.
أبو حيان، محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، (١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١.
البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
البغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٩٩٧م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤.
جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق، أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي – السعودية، ط١: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (١٩٩٢م)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط٣.
حسني عبد الجليل يوسف، (٢٠١٠م)، إعراب النص، الصحوة للنشر والتوزيع، ط١.
الخالدي، كريم حسين، (٢٠٠٥م)، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء، عمّان، ط١.
الخضري، محمد، (١٩٧٨م)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ، دار الفكر بيروت.
الخليلي، أحمد بن حمد، (٢٠١٧م)، صيحة إنذار وصرخة استنفار، الكلمة الطيبة، سلطنة عمان مسقط، ط١.
الزبيدي، سعيد جاسم، (د ت)، صلة الموصول ليست جملة.
الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد، (١٩٨٧م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، ط٣.
السامرائي، إبراهيم، (١٩٦٦م)، الفعل زمانه وأبنيته، مطلعة العاني، بغداد.
السامرائي، فاضل صالح، (٢٠١١م)، معاني النحو، دار الفكر- عمّان، ط٥.
السامرائي، فاضل، (٢٠٠٧م)، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن-عمان، ط٢.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٩٨٨م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (د ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر.
شوقي ضيف، (د ت)، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، ط٢، القاهرة.
الصبان، محمد بن علي، (١٩٩٧م)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١.
عباس حسن، (د ت)، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط٢.
القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، (د ت) الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، ط٣.
الكندي، سامي بن علي، (٢٠٢١م)، الجمل التي لا محل لها من الإعراب نقد وتوجيه، الجمعية العمانية للكتاب والأدباء، مسقط-سلطنة عمان.